الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية والميدانية .

المبحث الثاني : البيانات الأولية للعينة الكلية .

المبحث الثالث : مدمنو المخدرات (متغيرات الدراسة) .

المبحث الرابع : المرتشون (متغيرات الدراسة) .

المبحث الأول

الإجراءات المنهجية والميدانية

أصبحت البحوث الميدانية في وقتنا الحاضر عامة، وفي ميدان علم الاجتماع خاصة، جزءاً لا يتجزأ من أي بحث علمي في هذا الميدان، ومن ثم فقد خصص الفصل الرابع من هذا البحث للدراسة الميدانية، وذلك للتحقق من صدق فروض البحث وتساؤلاته.

ومن أهم موضوعاته:

أولاً: التمهيد للدراسة الميدانية.

ثانيًا: فروض الدراسة.

ثالثًا: استمارة البحث وصياغة الأسئلة.

رابعًا: المنهج المستخدم.

خامسًا: مجالات الدراسة.

سادسًا: المعامل الإحصائية المستخدمة.

سابعًا: صعوبات الدراسة.

أولاً - التمهيد للدراسة الميدانية:

قام الباحث قبل البدء بالدراسة الميدانية بإجراء الاتصالات الأولية مع المؤسسات المعنية بالبحث الميداني مثل:

أ - مؤسسة سجن الحائر بمنطقة الرياض.

ب - إدارة المباحث العامة بالرياض.

وذلك بهدف التمهيد لاختيار عينة البحث، وقد اتضح أن عدد المتعاطين للمخدرات والموجودين بالسجن أثناء إجراء البحث (٣٣٦) سجينًا، كما تم الحصول

على تسهيلات بشأن مقابلة عينة البحث من المدانين بجريمة الرشوة، التي تختص إدارة المباحث العامة بالتحقيق فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى الصعوبات التي لقيها الباحث من أجل الحصول على عينة البحث من المدانين بجريمة الرشوة، ويرجع ذلك إلى قلة الموجودين في السجون بسبب هذه الجريمة، ولم يتمكن الباحث في النهاية من الحصول إلا على عشرة أفراد فقط لعينة البحث، ومن ثم ظهرت أهمية الزيارة الميدانية الأولية للوقوف على هذه الحقيقة.

إن موضوع قلة الموقوفين أو المسجونين في جرائم الرشوة ليحتاج إلى الإشارة إلى فكرة «سذرلاند» عن «المناعة الداخلية وصعوبة الاقتحام الخارجية»[1] لجرائم «ذوي الياقات البيضاء» (White Collar Criminality)، والتي تعد جرائم الرشوة واحدة منها، حيث اتضح ميدانياً صعوبة الكشف عن جرائم الرشوة، وبالتالي قلة مقترفيها في السجن.

أما المؤسسات الأخرى التي تم الاتصال بها فهي:

أ – إحدى مؤسسات أرامكو «بترومين».

ب – وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ج – مدرستان، واحدة ابتدائية والأخرى متوسطة مخصصة للدروس الليلية لمحو الأمية.

د – مؤسسة خاصة.

هـ – أحد البنوك.

ويكمن الهدف في الاتصال بهذه المؤسسات في اختيار عينة من الأسوياء تمثل مناطق حضرية مختلفة في الرياض، ومجموعات أيضاً مختلفة من المتغيرات مثل:

الدخل، المستوى التعليمي، المحيط الاجتماعي بشكل عام.

---

1) E. Sutherland, "White Collar Criminality" in (American Sociological Rewicw, Vol. No. 5, Feb. 1940). p1 - 12.

وتتضح أهمية هذه الزيارات الميدانية الأولية في التعرف على طبيعة المحيط، والوسط الذي ينتمي إليه الأفراد الذين يكونون عينة الأسوياء في البحث الميداني، وكذلك من أجل بناء الاستمارة وصياغة الأسئلة، والتعرف على بعض الحقائق والمعطيات ذات الفائدة العلمية خلال البحث الميداني بصورة فعلية.

وبعد أن تم اختيار العينة بدأ الباحث بالقيام بالإجراءات الرسمية من أجل الحصول على التراخيص المطلوبة (*) لإجراء البحوث الميدانية.

الاختبار الأولي Pre - Test لأداة البحث :

قام الباحث بإجراء الاختبار الأولي على عشرين فرداً من أفراد العينة بواسطة أداة البحث المستخدمة وهي « الاستبيان » لاختبارها في عدة مراحل زمنية مختلفة، وذلك للتأكد من الآتي :

أ – صحة الألفاظ والعبارات المستخدمة.

ب – اختبار الصدق والصلاحية.

ولقد تم التأكد من سلامة الألفاظ والعبارات، والتي تم تحديدها بدقة على ضوء التجربة الأولى، وتم إلغاء بعض الجمل والألفاظ وإضافة أخرى بديلة، وكذلك تم تعديل بعض الأسئلة حتى تم التوصل إلى استمارة سليمة التركيب من ناحية المعاني والعبارات واللغة على ضوء إجابات المبحوثين.

صدق الأداة (Valieity) :

يجب أن تتصف أدوات القياس « أدوات جمع البيانات » بالمصداقية، وذلك إذا أريد لها أن تكون قابلة للاستعمال، والأداة في هذه الدراسة هي « الاستبيان » وهذه

(*) التراخيص مرفقة مع الملحق رقم (٤).

الأداة تكون صادقة إذا أعطت النتائج نفسها تقريباً عند استخدامها على المجموعة المبحوثة نفسها مرتين في فقرات زمنية مختلفة، وهذا ما يسمى بمعامل الارتباط بين المتغيرات التي تشكل في حد ذاتها معامل الثبات، والذي يساوي:

$$\frac{\text{مجموع الإجابة المتوافقة في المرتين}}{\text{مجموع أسئلة الاستبيان}} \times ١٠٠$$

وفي حالة البحث الأولى كانت نتيجة الأجوبة المتوافقة تساوي (٥ ر٨٤٪) بينما نسبة الأجوبة غير المتوافقة تشكل (٥ ر ١٥٪)، وهذه نسبة عالية بالنسبة للتوافق، وهكذا تم التأكد من صدق الاستبيان.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تجربة مقياس المصداقية على الاستمارة بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وبعد حذف بعض الأسئلة، وإضافة أخرى بديلة [١].

صلاحية الأداة:

الصلاحية للأداة تعني أن وسائل القياس يجب أن تكون صالحة لقياس المشكلة أو الظاهرة نفسها، وتنقسم صلاحية الأداة إلى «صلاحية منطقية» (Logical Validity) و«صلاحية أمبريقية» (Empirical Validity)، فالأولى تعني التأكد من عدم وجود تقارب منطقي في الفرضية أو المسلمة المعتمدة في البحث، والثانية تعني قياس معدل الاختلاف لدى الفرد المبحوث عند قياس الرأي أو السلوك، باستعمال وسيلة القياس عدة مرات متتالية [٢]. وقد حرص الباحث على توفر عناصر هذين النوعين من الصلاحية في استمارة البحث المستخدمة.

---

(١) عمر. محمد زيان، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) المصدر نفسه. ص ٣١٠.

عامل الدقة (Precision):

يشير عامل الدقة إلى التصنيف الجيد في البحث الميداني للأشياء المدروسة بحيث يعطينا تدرجاً اسميًا ، مثل التصنيف على أساس: الجنس، أو الجنسية، أو الانتماء، وهناك تصنيف على أساس «ترتيبي» (Ordinal Scales)، بحيث يشير إلى الترتيب: الأول، الثاني، الثالث، وتصنيف ترتيبي على أساس أبعاد محددة (Interval Scales)، وهو يهدف إلى قياس الدرجة الرقمية، الحجم العدد المحدد، مثل قياس درجة الحرارة والوقت في العلوم الطبيعية خاصة، أما العلوم الاجتماعية فهو يشير إلى النسبة المئوية [1]، وهو ما تم استخدامه عند عرضنا للإحصائيات التي حوتها جداول الدراسة الميدانية.

ثانياً - فروض للدراسة:

اعتمد البحث على فرضين أساسيين تندرج تحت كل منهما مجموعة من التساؤلات، والتي تؤدي الإجابة عنها إلى إمكانية تحقيق الفرض من عدمه وهما:

الفرض الذي يتصل بتقويم نظرية محددة من النظريات الوضعية في تفسير السلوك الإجرامي، وهي نظرية الاختلاط التفاضلي «لأدوين سذرلاند»، والفرض الذي يتصل بالتأصيل الإسلامي لبعض قضايا علم الاجتماع، ونقصد بها التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي.

الفرض الأول والمتعلق بنظرية الاختلاط التفاضلي يمكن صياغته على النحو التالي:

«يفسر الانحراف أساساً بزيادة العلاقة مع المنحرفين على العلاقات المضادة للانحراف، ويقصد بهذه العلاقات تلك التي تتم داخل جماعات أولية أو شخصية».

---

(١) عاقل، فاخر، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م، ص ٢٣٣ - ٢٣٤..

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضية معتمدة اعتماداً كبيراً على نظرية «سذرلاند» في تفسير السلوك الإجرامي، وهذا طبيعي لأن الهدف هو تقويم هذه النظرية من منظور واقع المجتمع السعودي من جانب، وكذلك تقويم هذه النظرية من منطق التفسير الإسلامي من جانب آخر، أي التعرض لها على ضوء النتائج الميدانية من واقع المجتمع السعودي الذي يعتمد شرع الله تعالى. ومن ثم اتجهت هذه الدراسة أولاً إلى البحث عن مدى مطابقة هذه النظرية للواقع السعودي في تفسير بعض جوانب السلوك الإجرامي، (لجريمتي تعاطي المخدرات والرشوة)، ومن ثم تقويمها من مبدأ مطابقتها أو عدم مطابقتها للتفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي، على ضوء القرآن والسنة أولاً، ثم الاجتهاد والرأي الإسلامي ثانيًا.

وتهدف الدراسة أيضًا، إلى التمحيص والتقويم الميداني للافتراضات التسعة التي عرضتها أو احتوتها نظرية الاختلاط التفاضلي «لسذرلاند»، وقد تم اعتماد واختيار سبعة منها وذلك لمعرفة ما ينطبق ويصدق منها في تفسير جريمتي الرشوة وتعاطي المخدرات من جهة، ومدى معارضتها أو تطابقها مع التفسير الإسلامي الشرعي للجريمة من جهة أخرى، على ضوء النتائج الميدانية المتحصل عليها من واقع المجتمع السعودي.

والافتراضات السبعة «لسذرلاند» التي تسعى الدراسة إلى اختبارها هي:

أولاً: «يعد السلوك الإجرامي سلوكاً متعلماً. وهذا ينفي فكرة وراثة السلوك».

ثانيًا: «يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال خلال التفاعل مع الآخرين».

ثالثًا: «يتم الجزء الأساسي لتعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات تسودها العلاقات الشخصية الحميمة، وهذا يعني أن أجهزة الاتصال العامة كالسينما والتلفزيون والصحافة تلعب دوراً هامشيًا في نشأة السلوك الإجرامي».

رابعًا: «تعلم السلوك الإجرامي يتضمن تعلم أساليب وتبريرات ذلك السلوك».

خامسًا: «يجد المجرمون أنفسهم محاطين بقوتين (من جماعات اجتماعية) تؤيد الأولى القوانين والمعايير وتلتزم بها، وترى الثانية أن القوانين والمعايير السائدة غير عادلة يجب انتهاكها مما يثير قضية الصراع الثقافي وازدواجية النظرة إلى المعايير والقيم القائمة داخل المجتمع نفسه».

سادسًا: «يصبح الشخص جانحًا أو منحرفًا، إذا تفوقت قوى انتهاك القوانين (النظرة والعوامل والدوافع والتبريرات والمصالح...) على القوى المشجعة على الامتثال»، وهذا هو جوهر الاختلاط التفاضلي فقد يخالط الشخص مجرماً نتيجة لكثافة احتكاكه بالأنماط الإجرامية من جهة وانعزاله النسبي عن الأنماط السوية المتوافقة مع النظام القانوني السائد فكرًا وسلوكًا، وهذا يثير قضية تحتاج لاختبار، وهي أن التجمعات المحايدة إزاء النظام أو القانون (ليست مؤيدة ولا معارضة) ليس لها أي تأثير على نشأة السلوك الإجرامي، ودورها فقط هو إبعاد الشخص عن الجماعات الانحرافية، وبالتالي عن التأثر بهم.

سابعًا: «تختلف الجماعات السوية والجماعات الانحرافية في تأثيرها على تشكيل سلوك الفرد والذي يتحدد من خلال عدة عوامل ومتغيرات هي، المدة الزمنية، الاستمرار، الأسبقية الزمنية، الكثافة، التكرار».

ويرى الباحث أن الافتراضات السبعة هي المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، ويمكن معالجتها ميدانياً في الواقع السعودي، ومن جهة أخرى قد تتعارض بشكل أو بآخر مع الشرع الإسلامي وذلك بعد ما تمت معالجتها نظرياً (*).

(*) انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

الفرض الثاني والمتعلق بالتفسير الإسلامي للعلوم الاجتماعية يمكن صياغته على الشكل التالي:

«يطرح الفكر الإسلامي تفسيراً تكاملياً شمولياً للجريمة، يتفق في بعض الجوانب، ويختلف في بعضها مع التفسيرات الأخرى - البيولوجية والنفسية والاجتماعية والبيئية - ويوظف كلاً منها في مكانه، ويضيف جوانب أخرى من العوامل التي ليس في إمكان العلوم الوضعية دراستها تجريبياً».

وللتوضيح تجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بأية حال من الأحوال اختبار المصادر الأساسية للشرع الإسلامي كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد ﷺ، بل يقصد فقط المعالجة والتعامل مع الفكر الإسلامي، والذي هو عبارة عن اجتهاد العقل البشري المسلم في ميدان تفسير السلوك الإجرامي، والذي يحتمل الخطأ والصواب كبقية الأنشطة البشرية الأخرى، أما كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، فإن التعامل معهما هو فقط كمرجع وكأساس تأصيلي للتفسير.

ثالثاً: استمارة البحث وصياغة الأسئلة:

لقد صممت استمارة البحث بطريقة ترابطية، بحيث تخدم أهداف البحث مباشرة، أي أن أسئلتها صيغت بطريقة تؤدي إلى الإجابة على التساؤلات المرتبطة بالفروض، وقد قسمت الأسئلة إلى سبع مجموعات، تهدف الست الأولى منها إلى الإجابة على الفرض الأول المتعلق بتقويم نظرية «سذرلاند» الاختلاط التفاضلي، أما المجموعة السابعة فتهدف إلى الإجابة على الفرض الثاني وهو المتعلق بالتفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي، وعلاقته بالمدارس الوضعية.

وقد بلغ مجموع الأسئلة التي حوتها الاستمارة (١٩١) سؤالاً، قسمت، وفقاً لموضوعات البحث، إلى ما يلي:

١ ـ البيانات العامة عن المبحوث، (٩ أسئلة) .

٢ ـ العلاقات الأسرية، (٢٠ سؤالاً) .

٣ ـ شغل أوقات الفراغ، (١٠ أسئلة) .

٤ ـ الاتجاهات نحو الجريمة، (٣٦ سؤالاً) .

٥ ـ تعاطي المخدرات، (٦٨ سؤالاً) .

٦ ـ جريمة الرشوة، (٣٤ سؤالاً) .

٧ ـ المعلومات الدينية، (١٤ سؤالاً) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسئلة كلها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بفرضي الدراسة بحيث صممت بكيفية تخدمها بطريق مباشر أو غير مباشر.

ومن أهم التساؤلات التي سعت أسئلة الاستمارة إلى الإجابة عليها :

١ ـ هل تصدق افتراضات نظرية «سذرلاند» ، حول الاختلاط التفاضلي، على البيئة السعودية ؟ .

٢ ـ هل تصح هذه الافتراضات لتفسير السلوك الإجرامي، لجريمتي الرشوة وتعاطي المخدرات ، حتى ولو كان هذا التفسير محلياً ؟ .

٣ ـ كيف يفسر الإسلام السلوك الإجرامي على ضوء أجوبة المبحوثين، وعلاقة ذلك بالتفسيرات الشرعية والاجتهادية ، في مجال السلوك الإجرامي ؟

٤ ـ هل هناك موقف إسلامي متميز بالنسبة للسلوك الإجرامي من خلال ربط العلاقة بين الأسئلة المتعلقة بنظرية الاختلاط التفاضلي، والأسئلة ذات الطابع الديني ؟ .

وقد حرص الباحث في بناء صياغة أسئلة الاستمارة على ما يلي :

أ ـ سهولة فهم الأسئلة من طرف المبحوثين، حتى يستطيع من يريد أن يعبئها بنفسه، وذلك لربح الوقت، وتجنب الإحراج الذي يمكن أن يشعر به المبحوث .

ب – طرح الأسئلة بطريقة سهلة، وبلغة مفهومة، لمن لا يستطيع تعبئة الاستمارة بنفسه، أو من لا يريد أن يعبئها بنفسه.

ج – تجنب الأسئلة المحرجة بقدر الإمكان، سواء كان ذلك في وضع الأسئلة، أو أثناء طرحها، وكذلك مراعاة المحيط الخاص بكل مبحوث، خاصة عند الزيارة لبعض البيوت في حي منفوحة الشعبي في مدينة الرياض.

د – التأكيد على سرية الأسئلة، وتوضيح هدفها العلمي البحت، وبأنها لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، وكذلك التأكد من فهم المبحوثين لمعنى السرية العلمية.

هـ – التأكيد من أن المبحوثين يريدون الإجابة طواعية، وبدون إكراه، وذلك بغية الحصول على أجوبة حقيقية معبرة عن الواقع.

و – محاولة الحصول على الإجابات لجميع أسئلة الاستمارة في أغلب الحالات، وهذا ما تحقق بالفعل، ما عدا بعض الحالات في حي منفوحة وفي سجن الحائر.

ز – إيراد أكثر من ٩٥ ٪ من مجموع أسئلة الاستمارة (١٨٩ سؤالاً) أسئلة مغلقة، وذلك بهدف التسهيل على المبحوثين، وعلى الباحث نفسه، في ذات الوقت.

ح – تدوين معلومات إضافية، لاستكمال جوانب الموضوع من خلال المقابلة وبخاصة في دراسة الحالة، وعلى الرغم من استيفاء أسئلة الاستمارة لهذه الجوانب، بهدف التحليل والمقارنة.

ط – مراعاة الاختلاف (*) القائم بين المجموعتين – الضابطة «الأسوياء» والتجريبية «المدانون» – عند وضع الأسئلة، بحيث كانتا تشتركان في بعضها، وتختلفان في الأسئلة التي لا تناسب أياً منهما.

(*) لاحظ هذا التشابه والاختلاط في الأسئلة الموجهة لكل من الجماعتين في نموذج الاستمارة الملحق بالرسالة رقم (٢).

ومرد ذلك إلى أن الطريقة التي اختارها الباحث من طرق التجريب الثلاث على الجماعات (*) هي طريقة الجماعة الموازية أو الجماعة المتكافئة، وتتم هذه الطريقة من خلال دراسة جماعتين أو أكثر في الوقت نفسه، وهاتان الجماعتان لابد وأن تكونا متشابهتين مع بعضهما على قدر الإمكان، أي جماعتين متوازيتين، بالنسبة للصفات المختلفة التي تجمع بينهما (١)، ثم يقوم الباحث باستخدام العامل التجريبي على جماعة واحدة فقط من الجماعتين (وتسمى بالجماعة التجريبية)، وهذا العامل التجريبي لا يستخدم بالنسبة للجماعة الأخرى (الجماعة الضابطة)، ومن ثم نقارن المجموعتين للتعرف على أي تغير يكون قد حدث (٢).

ح – لم يستعن الباحث – طوال فترة تعبئة الاستبيان – بأية جهة خارجة عن نطاق البحث للحصول على المعلومات الأولية، وذلك وصولاً للموضوعية بقدر الإمكان.

وتحقيقًا للمواءمة المنهجية بين الفرض وأساليب اختباره منهجياً وعلمياً، وحسب نوعية الفرض وطبيعته، فقد عمد الباحث إلى إجراء ما يلي:

– بالنسبة للفرض الثاني المتصل بقضية التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي، من حيث أسبابه وتفسيراته، والذي يفيد «بأن الفكر الإسلامي قدم تفسيراً شاملاً متكاملاً للسلوك الاجرامي، يستوعب كل التفسيرات الوضعية الحديثة منها والقديمة، ويوظف

(*) **هناك ثلاث طرق للتجريب على الجماعات:**

١) طريقة الجماعة الواحدة (The One - group Method).

٢) طريقة الجماعة الموازية أو المتكافئة (Parallel or Equivalent).

٣) طريقة الجماعة المناوبة (The Rotation group).

(انظر: بدر، أحمد، أصول البحث الاجتماعي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٩م، ص ٢٧١ – ٢٧٤).

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

كلاً منها في مكانه المناسب ويزيد عليها من التفسيرات مما ليس في إمكان التفسيرات الوضعية تقديمها».

لتحقيق هذا الفرض تطلب الأمر اتخاذ عدة خطوات منهجية وهي:

أ – تحديد المفاهيم الاجتماعية، والمفاهيم الشرعية للانحراف والجريمة، وبيان منطلقات تجريم الفعل، من المنظور السوسيولوجي والمنظور الشرعي.

ب – تحديد خصائص الجريمة في نظر الشرع، وعند علماء الاجتماع.

ج – تحديد أساليب وخلفيات التفسير الوضعي للسلوك الإجرامي، طبقًا لآراء المنظرين في مجال الفكر السوسيولوجي (النظرية السوسيولوجية باتجاهاتها الوظيفية والمادية)، وحصر أهم الاتجاهات التفسيرية عند المشتغلين بعلم الاجتماع الجنائي خاصة.

وسوف لا نقتصر على عرض التفسيرات الاجتماعية فحسب لأن هناك تفسيرات سيكولوجية، وبيولوجية، وجغرافية تم عرضها في الجزء النظري، ولأن هناك أيضاً اتجاهاً تكاملياً في تفسير السلوك الإجرامي يركز على تفاعل كل هذه المؤشرات في إفراز السلوك الانحرافي.

رابعًا – المناهج المستخدمة:

من مناهج البحث التي استخدمتها الدراسة: المنهج التجريبي، ومنهج دراسة الحالة، هذا وترجع أهمية استخدام «المنهج التجريبي» (*) (Experimental Method) لاعتبارات منها:

(*) ترجع أصول المنهج التجريبي إلى إسهامات عالم الاقتصاد الانجليزي «جون ستيوارت ميل». (١٨٠٦ – ١٨٧٣) (J.S. Mill) لإقامة البراهين والأدلة من خلال طرق ثلاث وهي:

١) طريقة الاتفاق (Agreement). ٢) طريقة الاختلاف (Disagreement).

٣) طريقة التلازم في التغيرات (Concomitant Variations). وقد استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي «إميل دوركايم» (١٨٥٨ – ١٩١٧) في دراساته، وما زالت هذه الطريقة تستخدم كطريقة أساسية في التجريب يعمل بها الباحثون المعاصرون مع إدخالهم لبعض الإضافات والتعديلات الطفيفة عليها.

(انظر: إبراهيم، عبد الوهاب، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥، ص ٤٨.

١ – إن المتتبع لخطوات المنهج العلمي يجد أن المنهج التجريبي هو المنهج الذي يتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة جليلة وواضحة، والذي يبدأ بملاحظة الوقائع الخارجية من العقل ويتلوها بالفرض، ثم يتبعها بتحقيق الفرض بواسطة التجربة، وأخيراً يصل عن طريق هذه الخطوات [١] إلى معرفة القوانين التي تكشف عن العلاقات القائمة بين الظواهر، وبذلك يمكن القول بأن كلاً من الملاحظة (Observation)، والفرض (Hypothesis)، والتجريب (Experinentation) تكون معاً الفقرات الثلاث لسلسلة المنهج التجريبي [٢].

٢ – يعتبر المنهج التجريبي من المناهج الرئيسية التي تركز عليها البحوث والدراسات الاجتماعية إلى جانب مناهج ثلاثة أخرى وهي:

أ – المسح الاجتماعي (Social Survey).

ب – دراسة الحالة (Case Study).

ج – المنهج التاريخي (Historical Method).

وإن كانت مناهج البحث الاجتماعي جميعها متكاملة، بحيث لا يستغني الباحث بأحدهما عن بقية المناهج التي توظف لفهم الظواهر الاجتماعية، ومعرفة الظروف المحيطة بها، والقوانين التي تخضع لها [٣].

٣ – يقوم المنهج التجريبي على جمع البيانات بطريقة تسمح باختبار عدد من «الفروض» (Hypothesis)، عن طريقة التحكم في مختلف العوامل التي تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة، والوصول بذلك إلى العلاقات بين

---

(١) حسن، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

(٢) بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، دار النهضة ، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٣٠ .

(٣) حسن، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣ .

الأسباب والنتائج [١].

٤ – يعد المنهج التجريبي أقرب مناهج البحوث لحل المشكلات بالطريقة العلمية، وهي محاولة للتحكم في جميع المتغيرات، والعوامل الأساسية، باستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويعه، أو تغييره بهدف تحديد مقياس تأثيره على بقية المتغيرات الأخرى [٢].

٥ – إن التجريب (Experimentation)، أي الملاحظة المقصودة تحت ظروف محكومة، يعتبر أفضل الطرق التي يمكن أن تتم بواسطتها التجربة التي تتحكم في جميع العوامل والمتغيرات باستثناء عامل واحد [٣].

٦ – يتيح البحث التجريبي إمكانية معالجة المتغيرات المستقلة، والتأثير فيها من خلال تغيير قيم هذه المتغيرات، وذلك للتعرف على أثر هذا التغير على قيم المتغيرات التابعة [٤].

٧ – وأخيراً تقترب التجربة في العلوم الاجتماعية من الشكل الموجود في العلوم الطبيعية، من حيث إمكانية تحقيق قدرة التحكم الدقيق في الموقف التجريبي [٥].

---

(١) عبد الكريم، محمد الغريب، البحث العلمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١١٣.

(٢) بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٤) أونجل، أركان، أساليب البحث العلمي، ترجمة حسن ياسين وآخرون، معهد الادارة العامة، الرياض ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م، ص ١٤٦.

(٥) الجوهري، محمد، وآخرون، طرق البحث العلمي، مطبعة القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢١٢.

تصميم البحث التجريبي: (Experimental Research Design)

لما كانت الدراسة التجريبية بمعناها العلمي هي مشاهدة التغير المشترك بين طرفين، هما المتغير المستقل من ناحية، وواحد أو أكثر من المتغيرات التابعة من ناحية أخرى، بحيث يمكن مشاهدة مدى هذا التغير المشترك، وأثره في المتغيرات التابعة، وذلك عن طريق إحداث تغيرات في المتغير المستقل [١].

لذلك فقد توخى الباحث عند قيامه بتصميم منهجه التجريبي مراعاة مقوماته الأساسية والتي تنحصر في:

١ – تحديد «المتغير المستقل» (Dependent Variable)، و«المتغير التابع» (Independent Variable)، وعادة ما يتم هذا التحديد من خلال معرفة الباحث بالتراث النظري الذي يوضح أي من الوقائع الاجتماعية مستقلة في ظروف أو أحوال اجتماعية معينة (ذات تأثير) وتابعة في ظروف وأحوال اجتماعية (يقع عليها ذلك التأثير) [٢].

٢ – تقوم الدراسة في المنهج التجريبي على أساس جماعتين:

أ – المجموعة التجريبية (Experimental group)، وهي الجماعة المدانة.

ب – المجموعة الضابطة (Control group)، أي جماعة الأسوياء.

وهاتان المجموعتان متشابهتان في كافة الصفات والمتغيرات (مثل مستوى الدخل والسن، والحالة العلمية، والحالة الاقتصادية، والخصائص الثقافية)، وذلك ما عدا متغير واحد يوجد في المجموعة التجريبية يفترض أن له علاقة بالظاهرة المدروسة ويسمى «بالمتغير المستقل»، أما المتغيرات التي تنشأ بين

---

(١) عبد الكريم، محمد الغريب، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

(٢) إبراهيم، عبد الوهاب، أسس البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

المجموعتين التجريبية والضابطة فهي المتغيرات التابعة [١].

٣ – يصمم البحث التجريبي عادة لدراسة أثر المتغير أو المتغيرات الخارجة، وذلك من خلال إجراءات التحكم المستمدة في تصميم البحث ذاته [٢].

٤ – لما كانت العينات صغيرة الحجم هي التي تستخدم بكثرة في أعمال البحث التجريبي، فإن الوصول إلى مستوى مقبول من القوة في عملية فحص الفرضية، من خلال مثل هذه العينات الصغيرة، تفترض مستوى في القياس على درجة كبيرة من الدقة.

٥ – بالنسبة للفرض الأول، والمتمثل في الافتراضات السبعة التي طرحتها نظرية «سذرلاند» في الاختلاط التفاضلي من افتراضاتها التسعة (التي حوتها هذه النظرية)، فقد تم تطبيق بعض أساليب المنهج التجريبي، والتي كانت، حسب رأينا، الأنسب من جملة الأساليب المتاحة في مثل دراستنا، خاصة بالنسبة لطبيعة هذا الفرض، ويقوم هذا التصميم على اعتماد عينة تتكون من مجموعتين متكافئتين، أحدهما من المدانين في جرائم الإدمان والرشوة، والأخرى من الأسوياء، والحال نفسها طبقت بالنسبة للفرض الثاني في الدراسة.

وقد تمت محاولة تحقيق التكافؤ بين المجموعتين قدر الإمكان في النواحي التالية:

أ – مستوى الدخل والحالة الاقتصادية عامة.

ب – المستوى التعليمي.

ج – الفئات العمرية.

د – الموطن الأصلي.

هـ – المناطق السكنية.

---

(١) عبد الكريم، محمد الغريب، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(٢) أونجل، أركان، أساليب البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

كما اعتمدنا في تصميم استمارة البحث على تساؤلات محددة، مثل طبيعة الجماعات الأولية التي اختلط بها أفراد كل مجموعة (ويقصد بها الأسرة والأصدقاء وجماعات العمل غير الرسمية والجيرة وخلاف ذلك من الأمور ذات العلاقة)، ومدى التزام المحيط (أي كل جماعة) بتطبيق القانون أو النظام، أو التشجيع على الخروج عليه، وبذلك تم بحث موقف هذه الجماعات الأولية المخالطة، من الالتزام أو الانحراف عن معايير المجتمع ونظمه، سواء كان هذا الالتزام أو الانحراف على المستوى السلوكي، أو على المستوى الرمزي.

والمتغيرات التالية هي محتويات الاستمارة أو (أداة البحث) وهي:

أ – نوعية التربية الأسرية، قامعة، حازمة أو متسيبة، والعلاقة بالسلوك.

ب – مدى شيوع الانحراف في محيط الأسرة، وكون أحد أفراد هذه الأسرة أو الأصدقاء أو الأقارب منحرفاً.

ج – نوعية الأصدقاء، ومدى التزامهم بالنظم والقوانين سلوكاً ولفظًا، ومعرفة نوعية تعليمهم وأعمالهم ومستواهم الاجتماعي.

د – معرفة الاتصال، ونوعيته ودرجته وأسبقيته، وكذلك معرفة كيفية قضاء الأصدقاء أوقات فراغهم، وعلاقة كل ذلك بالسلوك الإجرامي.

هـ – نوعية جماعات الصداقة الأخرى، مثل جماعات الصداقة التي تتشكل عن طريق الجيرة، أو خلال العمل الرسمي، وجماعات الصداقة المؤقتة، وتأثيرها على أفراد العينة.

و – نوعية الجيران الذين يتعامل معهم الشخص.

ز – مركز الفرد، ودوره في مختلف الجماعات الأولية التي ينتمي إليها، وكذلك الواجبات المترتبة على الانتماء للجماعات الأولية.

ح – أساليب الاتصال (تكرار المقابلات ومعدلاتها)، ومدى التفاعل داخل الجماعات.

ط – طبيعة العوامل التي أدت إلى انحراف أفراد العينة، بما في ذلك نقصان أو ضعف الوازع الديني، وهذا حسب رأي أفراد العينة، وخاصة عينة المدانين منهم.

هذه المتغيرات التي تشكل أساساً للتساؤلات في الفرض الأول، سوف يستعان بها لفحص افتراضات نظرية الاختلاط التفاضلي، والتي تذهب إلى أن الانحراف يفسر أساساً بزيادة العلاقة المنحرفة على العلاقات المضادة للانحراف، وأنه في مثل هذه العلاقات تعد متانة الصلة ونموذج الاتصال، هي الخصائص الأساسية للعلاقات التي ينتج عنها سلوك يتفق مع هذا النموذج [1].

وإلى جانب هذه القضايا هناك مسائل أخرى سوف يتضمنها البحث من خلال الاستبيان الموجه للمجموعتين التجريبية والضابطة التي أجري عليها البحث مثل:

أ – طبيعة العلاقة بين الأفراد، بوجه عام، والعلاقات مع الأصدقاء ونوعها، والعلاقة مع بقية أفراد العائلة.

ب – تقدير الشخص للعلاقات داخل الأسرة، وداخل جماعات الصداقة ومحيط الزمالة.

ج – نوعية الأنشطة التي يمارسها خلال فراغه، وعلاقتها بالأصدقاء والسلوك الاجرامي.

د – نوعية القدوة التي تأثر بها أفراد العنية.

وفي إطار البحث عن العلاقة بين المتغيرات والفرضية الثانية، تم القيام بفحص العلاقة الممكن إدراكها بين نظرية الاختلاط التفاضلي والتفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي. ومن هذا المنطلق تم القيام بربط كثير من الأسئلة المتعلقة بهذه النظرية بالأسئلة ذات الطابع الديني، «العلاقة بن متغيرين»، وذلك لإمكانية الوقوف على ما يلي:

---

1) Sutherland, D. H. and Cressy, D. R. Criminology, Op. Cit. p810.

١ – معرفة مدى صحة افتراضات نظرية « سذرلاند » في تفسير سلوكيات محددة، مثل الرشوة وتعاطي المخدرات، والعلاقة الممكن إدراكها بينها وبين المعتقدات الدينية، والنتيجة الممكن استخلاصها من ذلك.

٢ – مدى شمولية كل من الطرح الإسلامي في تفسير السلوك الإجرامي، ونظرية الاختلاط التفاضلي.

٣ – العلاقة في تفسير السلوك الإجرامي بين نظرية « سذرلاند »، والطرح الإسلامي في تفسير السلوك الإجرامي.

٤ – معرفة المطابقة للواقع في الموقف التفسيري لكل من الطرح الإسلامي، في تفسير السلوك الإجرامي، ونظرية الاختلاط التفاضلي « لسذرلاند ».

٥ – محاولة الإجابة على مدى إمكانية الاستفادة عن طريق هذا البحث، في الوصول إلى تفسير إسلامي للسلوك الإجرامي، من خلال النتائج والمعطيات المستخلصة من التحليل الإحصائي للبحث الميداني.

ولقد اتجه الباحث إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق صياغة الأسئلة وتفريغها وتصنيفها في جداول مناسبة تم تصنيفها إلى جداول بسيطة (ذات متغير واحد) وجداول مركبة (ذات المتغيرات المتعددة).

والبحث عن هذه العلاقة والمتغيرات كان ممكنًا عن طريق الاستعانة بالحاسوب والمعامل الإحصائية المناسبة مثل (جاما، معامل التوافق، فاي، أيتا، كريمر، كاي مربع)، حيث يتم استعمال المقياس المناسب، والمعامل الإحصائية المناسبة للدلالة على العلاقة بين المتغيرات. وفي هذا الإطار نشير إلى أن الحاسوب قد استخرج لنا أكثر من ثلاثمائة جدول تم القيام بفحصها وأخذ المناسب منها، واستخدامه في التحليل الجزئي والكلي، كما تم استخدام الحاسوب عدة مرات، للتأكد مما يلي:

أ – صحة المعطيات الإحصائية.

ب – مناسبة المعامل والمقاييس الإحصائية المستخدمة (*).

ج – صحة النتائج.

وقد استعان الباحث ببعض مصادر المعلومات، كالإحصائيات الرسمية، وسجلات السجون، لمعرفة المزيد حول ظروف المسجونين الأسرية والاجتماعية، ومشكلاتهم في العمل، وتم القيام بتقنين الاستبيان بالأساليب الإحصائية المعروفة.

خامساً – مجالات الدراسة:

تحددت مجالات الدراسة على النحو التالي:

أ – المجال المكاني:

لقد اعتمد الباحث فيما يخص مجتمع البحث أو عينة على شطرين:

١ – عينة «المدانون».

٢ – عينة «الأسوياء».

فيما يخص عينة المدانين بتعاطي المخدر، فقد تم الاعتماد بالنسبة للمجال المكاني على سجن الحائر المعروف «بإصلاحية الحائر» بالرياض، وهي مؤسسة إصلاحية وسجن في نفس الوقت، وتوجد بجنوب الرياض، وهي مخصصة للمسجونين المرتكبين لجميع أنواع الجريمة، ومنها تعاطي المخدرات والإتجار فيها، وتبلغ مساحته الإجمالية أكثر من (٢٠٠٠٠ م ٢) وقد بلغ عدد المساجين (**) بهذا السجن ما يزيد على الألف بكثير.

ويشتمل هذا السجن على عدة أقسام وأبنية، وبه مسجد كبير، ومكتبة مركزية للمسجونين، زيادة على عدة وسائل ومعدات رياضية، وبالإضافة إلى هذا هناك الجرائد

(*) راجع نماذج في نتائج الحاسوب والمعامل الإحصائية في نهاية ملحق الجداول رقم (٤).

(**) لم يستطع الباحث الحصول على الإحصاء الرسمي للعدد الفعلي للمجرمين لدواعي أمنية.

اليومية وبعض المجلات وتلقى المحاضرات ذات الطابع الديني والثقافي على المسجونين أسبوعياً، علاوة على إمكانية التحاقهم بأقسام خاصة لتعليمهم القراءة والكتابة للأميين منهم.

أما فيما يخص مجموعة المدانين في قضايا الرشوة، فإن المجال المكاني لذلك كان إدارة المباحث العامة بالرياض، باعتبارها السلطة المخولة للتعامل مع هذا النوع من الجرائم.

وبصورة عامة نلاحظ أن محاكمة المدانين بجرائم الرشوة – على قلة أعدادهم – تتسم بشدة البيروقراطية، وتنوع الإجراءات الإدارية أثناء إجراءات المحاكمة والإدانة والسجن، فإذا كانوا من القطاع الخاص فإن إدانتهم من اختصاص المحكمة الكبرى، أما إذا كانوا من القطاع العام تكون إدانتهم من اختصاص ديوان المظالم، ومعدل مدة الحكم هو حوالي (٧ أشهر) إلى (سنة)، وبين الحجز والتحقيق تكون مدة الحكم قد انتهت، وهكذا يصعب الحصول على مدانين في قضايا الرشوة بالسجون.

أما الشطر الثاني من العينة فهو عينة الأسوياء، ونظراً لطبيعة ومتطلبات هذه العينة لتمثيل مختلف فئات المجتمع السعودي لجأ الباحث إلى عدة مصادر بمدينة الرياض فيما يخص المجال المكاني وهي:

١ – إحدى مؤسسات أرامكو، وهي حالياً بترومين المتخصصة في صناعة زيوت المحركات.

٢ – مكاتب وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتم الاعتماد على هذه الوزارة بالذات بسبب تعاملها في الرخص على مختلف أنواعها وكذلك تعاملها مع الأراضي.

٣ – مدرستان، واحدة ابتدائية، والأخرى متوسطة، مخصصة للدروس الليلية لمحو الأمية، وهاتان المدرستان موجودتان في حي منفوحة.

٤ – إحدى مؤسسات القطاع الخاص، وهي إحدى المؤسسات الأهلية الكبرى في

الرياض، وقد وقع عليها الاختيار نظراً لكونها تحوي بين موظفيها جميع الفئات المطلوبة في البحث، ونظراً لاتساع حجم نشاطاتها وتنوعه.

٥ – عدد من الأحياء الفقيرة العشوائية التي زارها الباحث، وهذه الأحياء اعتمدها الباحث على أساس نتائج دراسة عبد الله خليفة [١]، وهي مناطق «السويدي»، «المنفوحة»، «النسيم» خاصة «شرق النسيم»، وفي هذه المناطق كان للباحث مقابلات مع أصحاب بعض البيوت الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع الباحث، وتم ملء عدة استمارات والاستماع لهم خاصة في مواضيع ذات علاقة بالبحث.

٦ – أحد البنوك في مدينة الرياض، وهو البنك السعودي الفرنسي، الذي يضم موظفين من مختلف الاختصاصات، ومختلف الفئات الاجتماعية، ومختلف المستويات الثقافية والاقتصادية، وبذلك فهو يضم تقريباً جميع الفئات.

ب – المجال الزمني:

استغرقت الدراسة الميدانية قرابة عام كامل أو يزيد، وتمثل صعوبة الحصول على العدد الكافي من جرائم الرشوة العائق الأكبر والحقيقي في هذه الدراسة، أما بقية العينة سواء كان ذلك المدانون بجرائم تعاطي المخدرات أو الأسوياء، فلم نجد صعوبات تذكر، بل وجدنا تجاوباً ومساعدة من العاملين والموظفين في المؤسسات المعنية، أو من أفراد العينة أنفسهم.

ولقد كان الباحث يقوم بنفسه بملء الاستبيان في أغلب الحالات، وقد تطلبت تعبئة استمارات المدانين بالمخدرات حوال (٤٠) يومًا، والأسوياء حوالي الشهر، أما المدانون في الرشوة فلقد تطلبت عملية تعبئة استماراتهم (كدراسة حالة) مدة حوالي ثمانية أشهر أو أكثر. وتجدر الإشارة إلى قضاء حوالي شهر للحصول على حالة واحدة ومعالجتها بكل ما تتطلبه من معطيات بما في ذلك ملء الاستمارة.

---

(١) الخليفة، عبد الله بن حسين، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء الرياض، مرجع سبق ذكره. ص ١٧١ – ١٧٧.

ج - المجال البشري (عينة البحث):

تقتصر الدراسة الميدانية على منطقة الرياض، ولذلك فإن العينة أو مجتمع الدراسة سوف يقتصر هو الآخر على منطقة الرياض.

وتتكون العينة من شطرين:

الشطر الأول هو عينة المدانيين، وهم الأفراد السعوديون فقط الذين أدينوا وحكم عليهم في جرائم تتعلق بإدمان المخدرات أو جرائم الرشوة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ)، أي فترة الخمس سنوات الأخيرة، أما بالنسبة لعينة المدانين بالرشوة فالذي يحدد المجال الزمني الحقيقي هم المجرمون الموجودون بالفعل في سجن المباحث العامة (*) بالرياض.

هذا فيما يخص الشطر الأول في العينة، وهو عينة المدانين، ومن الجدير بالذكر بالنسبة لعينة المدانين بجريمة تعاطي المخدرات، فقد وجد الباحث، بعد التحريات ، أن ما يريده من عينات مناسبة تتوفر لدى سجن الحائر بالرياض، واسمه الرسمي هو «مصلحة الحائر» حيث يوجد (٣٣٦) مسجوناً بسبب تعاطي المخدرات تم اختيار (١٠١) فرداً يمثلون المدانيين بالمخدرات، أي ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي مجتمع الدراسة الأصلي.

وقد حددت النسبة نفسها (٣٠٪) لعينة المرتشين، ولكن لم أتمكن من الحصول إلا على عشرة أفراد مرتشين فقط في مدة تجاوزت ثمانية أشهر من البحث من خلال الاتصال بالمباحث العامة، والسجن المخصص للمدانيين بالرشوة الموجود بالقرب من المباحث العامة، ومن ثم طبقت عليهم دراسة الحالة.

أما الشطر الثاني وهو عينة الأسوياء فهم الأفراد السعوديون العاديون الممثلون لمختلف الفئات داخل المجتمع السعودي، والذي لم يسبق لهم أن أدينوا أو اتهموا بأية تهم، ولقد تم اختيارهم عشوائياً من مجموع فئات السكان لكي يكونوا ممثلين فعلاً

---

(١) انظر إحصائية بعدد قضايا الرشوة في ملحق رقم (٤).

للمجتمع السعودي، فهم من الأشخاص البالغين ذوي الدخول المختلفة، وفي أوساط تعليمية مختلفة، وكذلك فهم من أوساط سكانية مختلفة، يسكنون مختلف المناطق بالرياض، كما أنهم من فئات مهنية مختلفة بحيث يشتغلون في مختلف الوظائف بالمؤسسات، وقد بلغ عدد أفراد هذه العينة والتي تنتمي إلى ثمانية أحياء في مدينة الرياض وذلك من مجموع أحيائها البالغ عددها خمسة وستين حياً - أي بنسبة تصل إلى (١٢٪) - والذي كان مناسبًا لعينة المدانين حوالي (١١٦) فرداً، وهي في مجموعها تقترب من العينة المدانة [١].

سادسًا - المعامل الاحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة الميدانية في التحليل على اختبار التساؤلات المتعلقة بالفرضية الأولى، والتي تم اعتمادها انطلاقاً من الفرضيات الأساسية لنظرية «سذرلاند»، وكذلك تم الاعتماد على الربط بين المتغيرات في الفرضية الأولى «التفسير الوضعي للجريمة» والأسئلة ذات الطابع الديني التي تم اعتمادها انطلاقاً من الفرضية الثانية «المتعلقة بالطرح الإسلامي لتفسير السلوك الإجرامي»، وفي هذا الإطار تم الاعتماد أولاً على إعداد دليل لترميز (Cooding Key) الأسئلة كلها، والتي جاءت في الاستبيان (Questionnaire)، ثم بعد ذلك تم التمييز بين الجداول البسيطة والجداول المركبة، والتي حوت إجابات الأسئلة ذات المعلومات الأولية، والأسئلة ذات المعلومات القيمية «العددية» ثم الأسئلة ذات الأحكام القيمية أو الترتيبية، وكذلك الأسئلة ذات الصفة الاتجاهية التي تعبر عن الرأي.

وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث بإعداد برنامجين للحاسب الآلي، الأول يتعلق بمعالجة المعلومات في صورة جداول بسيطة «في حين كون المعلومات لا تستعمل متغيرات» والثاني خاص بمعالجة المعلومات المركبة أي التي تحتوي على عدة معلومات

---

(١) انظر: الخليفة، عبد الله بن حسين، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤.

في نفس الوقت والتي تتطلب ربط هذه المعلومات مع بعضها البعض على شكل متغيرات، كذلك وضع برنامجاً خاصاً للحاسب الآلي لربط بعض الجداول البسيطة ذات المعلومات المتقاربة، أو التي لها علاقة ببعضها البعض، وجعلها في جدول واحد كلما كان ذلك ممكناً، وهذه العملية تم القيام بها لكل فئات العينة على حدة، أي لكل من فئة المدانين وعينة الأسوياء، وبعد ذلك تم القيام بمعالجة العينة ككل، وهذا معناه مقارنة وربط المعلومات المتعلقة بفئتي العينة ببعضهما البعض، واستخراج العلاقة الترابطية بينهما، وعلاقة المتغيرات في العينة ككل.

وبما أن الدراسة الميدانية هذه قد اعتمدت أسلوباً للربط بين المعالجة النظرية (بالرجوع للأصل بقصد التعرف على الطرح الإسلامي لمعالجة السلوك الإجرامي)، والدراسة الميدانية لمعالجة بعض قضايا نظرية سذرلاند، ومدى صلاحيتها في تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي، فإن هذه الدراسة – من هذا المنطلق – اعتمدت عدة متغيرات، وعدة معامل إحصائية، يمكن أن تكون صالحة لاستخراج الارتباطات، وإيجاد معامل التوافق بين المتغيرات المختلفة التي تخدم أغراض الدراسة مثل:

أ – اختبار الاستدلال الإحصائي بين متغيرات مجموعة المنحرفين، ومثيلاتها من مجموعة الأسوياء، وبين المتغيرات التي تنتمي للمجموعة الواحدة، وبينها، وبين الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية (المعلومات ذات الطابع الديني)، والفرضية الأولى المتعلقة بنظرية الاختلاط التفاضلي.

ب – قياس مستوى واتجاه ودلالة العلاقات الإحصائية بين متغيرات المجموعتين المذكورة سابقًا، والمتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وأيضًا بهدف معرفة المدى والاتجاه لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، بهدف ربطها بالفروض جزئيًا وكلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاسوب مبرمج بطريقة تجعله يختار معامل الارتباط،

ومعامل التوافق التي تناسب كل جدول وكل وضع، بل إن الحاسوب يعطينا عدة نماذج للمعالجة، تم اختيار الأنسب منها، بعد المراجعة والتدقيق، في المعطيات الإحصائية وفي الأرقام، وفي صلاحية وثبات البرنامج المستعمل.

سابعًا - الصعوبات التي واجهت البحث الميداني:

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث:

أولاً - قلة عينة «المدانين» بجريمة الرشوة، وصعوبة الحصول عليهم، وذلك نتيجة للصعوبات البير وقراطية والإجرائية بين المحاكم والسجون، وكذلك نظراً لعدم رغبتهم في التعاون مع الباحث، بطبيعة الحال، زيادة على ندرة المقبوض عليهم أساساً، وقد سبب هذا الوضع متاعب عدة، وأحياناً إحباطاً لدى الباحث.

ثانياً - عدم رغبة عدد من أفراد العينة تعبئة جميع الأسئلة في الاستمارة، أو عدم موافقتهم على الإجابة على بعض من مجموع أسئلة الاستمارة، مما أثر على عملية الفرز، وسبب عدة مشكلات عند مقارنة الأجوبة ببعضها البعض، لكل من «المدانين» أولاً (المدانون بجريمة الرشوة والمدانون بتعاطي المخدرات)، وثانياً بين «المدانين» والأسوياء، حيث وجد أن الإجابات لا تتساوى في التكرارات (عدد الإجابات غير متساوٍ أحيانًا)، مما جعل الباحث يتبع برنامجاً خاصاً لإدخال المعلومات والبيانات، وتصنيفها وتحليلها تحليلاً إحصائياً بطريقة تتناسب مع عدد الإجابات بالمقارنة مع الإجابات الأخرى في العينات الأخرى، وذلك بهدف تفادي كل خلل إحصائي من شأنه أن يؤثر على النتائج.

ثالثاً - عدم رغبة المدانين بالرشوة في التعاون، وكذلك جاءت أجوبتهم هروبية، وأحياناً مبهمة وغير صريحة في كثير من الحالات، هذا بعكس المدانين في جرائم تعاطي المخدرات الذين كانوا يبدون استعداداً واضحًا في التعامل مع

الباحث، فكانوا يعطون انطباع «المغلوب على أمره» الذي وقع في ورطة، والذي يريد التخلص منها فعلاً.

أما الأسوياء فإن درجة استعدادهم للتعاون مع الباحث كانت تختلف من حالة إلى أخرى، وفي المجموع فقد وجد الباحث تجاوباً جيداً في أغلب فئات عينات البحث.

المبحث الثاني

البيانات الأولية للعينة الكلية

خصص هذا المبحث لعرض النتائج الأولية للعينة الكلية وتحليلها، وقد احتوت هذه النتائج على العناصر التالية: البيانات الأولية، والاتجاهات نحو الجريمة والممارسات الدينية.

أولاً - البيانات الأولية:

وجاءت في خمسة عشر متغيراً، وذلك على النحو التالي:

١ - الفئات العمرية:

تشير بيانات الجدول رقم (١) (*) إلى أن نسبة كبيرة من المدانين (العينة التجريبية: مخدرات ورشوة) والذين يقضون فترة العقوبة، تقع أعمارهم بين (٢٥ - ٤٠) عاماً حيث تصل نسبة هذه الشريحة إلى حوالي (٤ ر ٧٨٪) وتنقص نسبة الأسوياء في ذات الشريحة العمرية بنسبة (١٠٪)، تبلغ نسبة المحكوم عليهم في جرائم مخدرات ورشوة التي تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً حوالي (٣ ر ٤٪) وتساوي نسبة المحكوم عليهم الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً.

وتشير هذه المؤشرات الإحصائية إلى أن الفئات العمرية من ٢٥ - ٤٠ عاماً تكون فترة نضج واكتمال القدرات العقلية والنفسية، وهي أيضاً فترة الحيوية والنشاط والعمل، وغير ذلك من الخصائص والقدرات النفسية والحركية والتعليمية التي يتطلبها اكتساب السلوك الإجرامي كتعاطي المخدرات والرشوة وغيرها، وهذا يكوّن بدوره علامة مهمة بالنسبة لفرضية «سذرلاند» الخاصة بكون السلوك الإجرامي سلوكاً متعلماً.

(١) يمكن الرجوع إلى الجداول وفقًا لأرقامها في الملحق الخاص بالجداول المرفقة بالرسالة.

٢ - الموطن الأصلي:

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن نسبة كبيرة من المدانين (العينة التجريبية مخدرات ورشوة) من أصول حضرية، أو ولدوا بالحضر بنسبة (٩ ر ٦٤٪)، بينما تصل نسبة من ولدوا بالبادية والريف معاً من نفس الفئة إلى (٣ ر ٣٣٪)، وتكاد تقترب هذه النسبة مع قرينتها بين الأسوياء حيث يلاحظ أن نسبة كبيرة ولدوا بالحضر بنسبة (٦٩٪) بينما تصل نسبة الذين ولدوا بالريف والبادية معاً إلى (٦ر٢٧٪) وتوجد نسبة ضئيلة (٧ر١٪) من الأسوياء ولدوا خارج المملكة.

وهذا يشير في مجموعه إلى كون سكان الحضر هم الأكثر عرضة للوقوع في براثن السلوك الإجرامي، وأن ظاهرة الجريمة ظاهرة حضرية.

٣ - الحالة الاجتماعية:

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن نسبة كبيرة من المدانين (٩ر٥٥٪) من العزاب بينما نسبة المتزوجين بواحدة أو أكثر من نفس العينة (٥ر٤٠٪).

أما في عينة الأسوياء فإن نسبة كبيرة منهم (٧ر٦٤٪) من المتزوجين بواحدة أو أكثر، بينما تقل نسبة العزاب كثيراً عن قرينتها في عينة المدانين حيث تصل نسبتهم إلى (٤ر٢٨٪)، وتتفق هذه الاتجاهات مع ما توصل إليه « دوركايم » في دراسة عن جريمة « الانتحار » والتي أكد فيها أن الشعور باللامعيارية يكون أكثر شيوعاً بين غير المتزوجين، ومن ثم يميل غير المتزوجين أكثر من المتزوجين إلى الانخراط في السلوك الإجرامي كما يشير أيضاً إلى أن غير المتزوجين أقل انضباطاً وأكثر خرقاً للقوانين، بينما المتزوجون نظراً لمسؤولياتهم يكونون أكثر احتراماً للقوانين، وهذا ما يؤيد حرص الشرع الإسلامي على حث الشباب على الزواج في وقت مبكر إذا كانت لديه القدرة على ذلك نظراً لما للزواج من أثر في تحصين الإنسان.

٤ - الحالة التعليمية :

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى أن نسبة المدانين الذين لا يزيد تعليمهم عن المستوى الابتدائي حوالي (٢ر٦١٪)، بينما تقل هذه النسبة بشكل ملحوظ عند الأسوياء بنسبة (٦ر٢١٪)، وترتفع نسبة ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي بشكل ملحوظ عند الأسوياء حيث تصل إلى (٧٥٪)، وهذه النسبة تقريباً ضعف النسبة المقابلة لها عند المدانين، مما يؤكد العلاقة العكسية بين التعليم والجريمة، فكلما قل التعليم زادت فرصة الميل إلى السلوك الإجرامي وارتكابه .

٥ - الدخل الشهري:

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الغالبية العظمى من المدانين (١ر٨١٪) من ذوي الدخول الضئيلة نسبياً والتي تقل عن (٤٠٠٠ ريال) شهرياً، بينما تصل نسبة هؤلاء عند الأسوياء إلى (٨ر٣٨٪) أي أقل من نصف نسبة المدانين من ذات الفئة .

وهذا يشير بكل وضوح إلى العلاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي والسقوط في براثن الجريمة، فقد كان الارتباط طردياً بصفة عامة، وعضوياً ثقافياً من جهة أخرى وفق ما أشار إليه عالم الانثربولوجيا الأمريكي «أوسكار لويس» في فكرته عن ثقافة الفقر (Culture of Poverty)، والتي تعني أن حالة الفقر تنسج من حولها خيوطاً قيمية وثقافية تنسجم معها . غير أن العامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون هو وحده السبب الوحيد في الدفع إلى الجريمة، رغم أهميته في تفسير جانب من جوانب بعض السلوكيات الإجرامية .

والإسلام في هذا الصدد كان سباقًا إلى التنويه بأهمية العامل الاقتصادي، إذ نجد تعاليم الدين الحنيف تأمر بالتكاتف والتضامن والعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية .

٦ - الحالة المهنية:

توضح بيانات الجدول (٦) أن المهن الأكثر انتشاراً بين المدانين هي مهنة «التسبب» وذلك بنسبة (٥ ر ٤١٪)، تليها الوظائف الحكومية بنسبة (٧ ر ٣٨٪)، أما عند الأسوياء فإن الوظائف الحكومية تحظى بنسبة (٤ ر ٥٤٪) ، ووظائف القطاع الخاص بنسبة (٤ ر ٢٢٪)، بينما تمثل هذه الوظائف (٩ر٩) فقط بين المدانين.

وتصل نسبة التسبب عند الأسوياء إلى (٥ ر ١٥٪)، ويلاحظ أن عينة المدانين تضم (٥ر٤٪) بدون عمل بينما لا تضم عينة الأسوياء عاطلين بين أفرادها.

٧ - نوعية السكن:

تشير بيانات الجدول (٧) إلى أن نسبة من يسكنون في (فيلا) وعمارة عند المدانين (٣ر٧٠٪)، يقابلها عند الأسوياء (٥ ر ٨٧٪)، أما نسبة من يسكنون بالإيجار أو يسكنون عند ذويهم عند المدانين (١ ر ٣٪) يقابلها عند الأسوياء (٨ ر ٢ ٪).

٨ - مكان الإقامة الحالية:

تشير بيانات الجدول (٨) إلى أن غالبية المدانين يعيشون بالمناطق الحضرية بنسبة (٨ر٨٣٪)، بينما نسبة الذين يعيشون بالريف والبادية تصل إلى (٣ر١٥٪) مما يتفق مع نتائج الكثير من دراسات الجريمة وتوزيعاتها الحضرية لدرجة يمكن القول معها أن الجريمة «مشكلة حضرية» (Urban Problem)، كما توضح البيانات أن (٧ر٩٥٪) من الأسوياء يسكنون بالمناطق الحضرية.

٩ - المستوى التعليمي للوالدين:

أ - تشير بيانات الجدول (٩) إلى أن (٥ر٦٧٪) من آباء المدانين أميون، ولا تزيد نسبة التعليم المتوسط والثانوي والجامعي بين الآباء عن (٤ر١٥٪)، وهذا له دلالته الاجتماعية، إذ يتضح أن الآباء الأميين لا يحسنون تربية أبنائهم.

ب- تشير بيانات الجدول (١٠) إلى أن الغالبية من أمهات المدانين من الأميات بنسبة (٦ر٩٤٪) ولا يوجد بين الأمهات من يزيد تعليمهن عن المرحلة المتوسطة، ورغم أن نسبة كبيرة من أمهات الأسوياء (٦ر٧٧٪) من الأميات أيضاً، إلا أن (٢٣٪) منهن حصلن على شيء من التعليم الابتدائي بنسبة (٢ر١٧٪)، والمتوسط بنسبة (٤ر٣٪) منهن والجامعي وفوق الجامعي بنسبة (٨ر١٪).

١٠- طبيعة الإقامة الحالية:

توضح بيانات الجدول (١١) إلى أن نسبة كبيرة من المدانين يقيمون مع أسرهم (٢ر٦٢٪، و(٣ر٢٤٪) يعيشو مع زوجاتهم، و (٨ر١٠٪) يقيمون بمفردهم، وعلى العكس من ذلك توجد النسبة الكبيرة عند الأسوياء الذين يقيمون مع زوجاتهم (٦ر٥٨٪)، والأصدقاء (٤ر٣٪)، ويعني ذلك أن نمط التضامن والمسؤولية أكثر شيوعاً بين عينة الأسوياء، وأقل ذيوعاً بين عينة المدانين، مما ينعكس على سلوكهم وفقاً لنظرية « دوركايم » في « التضامن الاجتماعي » (Social solidarrity) كما يؤكد كذلك حقيقة شيوع الفردية عند المدانين وانخفاضها عند الأسوياء.

١١- معاملة الوالدين للمبحوث

أ- تشير بيانات الجدول (١٢) إلى أن نسبة غالبية أفراد المدانين وعينة الأسوياء (٩٧٪) يشعرون بحب الوالدين لهم، مع فارق بسيط جداً لا يصل إلى (١٪) من جانب المدانين من حيث شعورهم بعدم حب الوالدين لهم.

ب- كما يشير الجدول (١٣) أن نسبة كبيرة من المدانين (٤ر٨٢٪) يشعرون بأن معاملة الوالدين لهم هي معاملة عادية مع حنان وعطف، وتبلغ هذه

النسبة عند الأسوياء (٢ر٨٠٪) أي أنها لا تختلف كثيراً، وكذلك الحال في المعاملة المتسمة بالقسوة والشدة حيث لا فرق يذكر بين العينتين فهي (٣ر٦٪) لدى المدانين، و(٨ر٦٪) لدى الأسوياء.

وبذلك تنعكس الأمية والمستوى التعليمي المنخفض على مستوى نوعية التربية المقدمة للأبناء، وهذا يشير بدوره إلى العلاقة الترابطية بين الأمية وفرضية «سذرلاند» الخاصة بنوعية الزملاء ، فالأميون يخالطون الأميين، كما أنهم أكثر تعرضاً للسقوط في السلوك الإجرامي، لكن الإسلام كان سباقاً في التأكيد على دور الآباء التربوي، ونتائج ذلك على النشء. وهنا تظهر حقيقة كون التفسير الإسلامي تفسيراً شاملاً ومتكاملاً.

وتقل نسبة المدانين (٩٪) الذين يشعرون بأن والديهم يعاملون بشيء من اللين والتدليل عنها عند الأسوياء (٢ ر ١١ ٪).

ج – كما يشير الجدول (١٤) على أنه ليس هناك فرق يذكر بين العينتين من حيث تفضيل الوالدين لأحد الأخوة على المبحوث، حيث بلغت نسبة عدم التفضيل عند العينتين تقريباً (٨٥٪) في مقابل (١٤٪) تقريباً يشعرون بأن والديهم يفضلون عليهم إخوتهم.

د – كما يشير الجدول (١٥) أن غالبية المدانين (٧ر٨٤٪)، والأسوياء (٧ر٨٩٪) لا يشعرون بأنهم منبوذون، وربما يكون مرجع ذلك لطبيعة وخصوصية الثقافة الإسلامية في البيئة السعودية والتي ما زالت توالي احتضان الأبناء ورعايتهم إلى مرحلة طويلة من العمر.

١٢ - الأفراد الذين يلجأ إليهم المبحوث لحل مشكلاته :

توضح بيانات الجدول (١٦) أن نسبة مرتفعة من المدانين (٥ر ٧٧٪) لا يلجؤون للأب لحل المشكلات التي تواجههم، وتبلغ هذه النسبة (٧ر٨٢٪) عند الأسوياء، أي أن الاستقلالية الذاتية عند المدانين أقل منها عند الأسوياء.

وهذه النتائج ملفتة للنظر، ويعود ذلك إلى مرحلة التحول الاجتماعي والاقتصادي والتغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع السعودي.

أ - كما توضح بيانات الجدول (١٧) أن نسبة كبيرة من المدانين لا يلجؤون لأمهاتهم لحل مشكلاتهم (٨ر٧٤٪)، في مقابل (٦ر٨٣٪) عند الأسوياء، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع السعودي بطبيعته مجتمع أبوي.

ب - كما يوضح الجدول (١٨) أن غالبية المدانين لا يلجؤون للوالدين معاً لحل مشكلاتهم بنسبة (٣ر ٧٩٪)، و(١ر ٧٤٪) عند الأسوياء، وتزيد نسبة استشارة الوالدين عند الأسوياء عنها لدى المدانين بنسبة (٥٪).

ج - أما لجوء المبحوث للأشقاء لحل المشاكل فيوضحها بيانات الجدول (١٩) حيث نجد أن نسبة (٩ ر ٨٢٪) من المدانين و (٨ ر ٧٥٪) من الأسوياء لا يلجؤون للأشقاء لحل مشاكلهم. وإذا كان الفارق هنا هو (٧٪) بين المجموعتين، إلا أنه يوضح أن ابتعاد المدانين عن أشقائهم يحظى بتكرار مرتفع عن تكرار ابتعاد الأسوياء عن أشقائهم بالنسبة لطلب المساعدة في حل المشاكل.

د - كما توضح بيانات الجدول (٢٠) أن غالبية المدانين (١ر٩٠٪) لا يلجؤون لأصدقائهم لحل مشاكلهم في مقابل (٩ر٩٪) يفعلون ذلك، أي أن علاقتهم بأصدقائهم ليست علاقات حميمة وربما يكون ذلك نتيجة لوجودهم في السجن.

أما لدى الأسوياء فإن نسبة (٨ ر ٢٥٪) من الأسوياء الذين يلجؤون لأصدقائهم في حل المشاكل أي أن معدل المشورة هنا مرتفع.

هـ- كما أن البيانات في الجدول (٢١) تشير إلى أن الغالبية العظمى من المدانين (٧ر٩٣٪) و (٤ر٩١٪) من الأسوياء لا يلجؤون للزملاء في حل المشاكل، في مقابل (٣ر٦٪) من المدانين و (٧ر٧٪) من الأسوياء الذين يلجؤون لزملائهم في حل المشاكل.

و - أما بالنسبة للجوء الآخرين لحل المشاكل فإن بيانات الجدول (٢٢) تشير إلى أن ما يزيد عن (٩٠٪) لدى كل من المدانين والأسوياء لا يلجؤون للآخرين لحل مشاكلهم أي أنهم يلتفون «حول ذاتهم» (Self - Directed) ولا غرابة أن تظهر هذه الصفة في «مجتمع متحول» (Transtional) كالمجتمع السعودي.

١٣ - العلاقة مع الوالد:

أ - توضح بيانات الجدول (٢٣) أن نسبة كبيرة من المدانين تحظى بتحقيق رغباتها من الوالد بنسبة (١ر٦٣٪) في مقابل (٢ر٤٥٪) لدى الأسوياء، وهذه النتيجة ملفتة للنظر في حد ذاتها، وتخالف إحدى فرضيات المدارس الوضعية في كون الحرمان المادي هو السبب في الجريمة، ولا تخدم في مجملها فرضيات «سذرلاند» المتعلقة بالتفسير الكلي للجريمة إذ لم يتطرق إلى إمكانية عزل أو حياد العامل المادي كسبب أساس للجريمة، بينما تخدم هذه النتائج التفسير الإسلامي إذا اعتبر العامل المادي مهماً ولكنه ليس الأساس.

ب - كما توضح بيانات الجدول (٢٤) أن نسبة كبيرة من المدانين (٧ ر ٦٦٪) يستأذنون والديهم عند خروجهم، بينما عند الأسوياء (٤ ر ٤٧٪) وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة العزاب عند المدانين أو زيادة النسبة التي تعيش مع أفراد الأسرة مما يجعل الاستئذان أمراً واجباً.

ج – تشير بيانات الجدول (٢٥) إلى أن (٦٤٪) من المدانين لا يضطرون لقضاء وقت أطول خارج البيت، في مقابل (٣٦٪) من الذين يقضون وقتًا أطول خارج البيت من نفس العينة، أما لدى الأسوياء فإن نسبة (٣ ر ٤٨٪) في مقابل (١ر٤٩٪) لا يقضون وقتًا أطول خارج البيت، ورغم انخفاض نسبة من يخرجون من عينة المدانين، إلا أن خروجهم بحد ذاته لا يمكن الحكم له أو عليه إلا في إطار مع من يخرجون؟ وأين يذهبون؟ وكيف يقضون الوقت الذي يخرجون فيه؟.

د – أما بالنسبة لطبيعة الإقامة مع الوالدين، فإن بيانات الجدول (٢٦) تشير إلى أن (٤ ر ٦٠٪) علاقة والديهم بعضهم ببعض علاقة ممتازة، في مقابل (٣ ر ٥٤٪) لدى الأسوياء، وربما تفسر هذه النسبة المرتفعة عند المدانين إلى أن المستوى التعليمي للوالدين متقارب إن لم يكن متكافئًا، كما أن استمرار العلاقة الزوجية لفترة طويلة يسهم في تحقيق الانسجام والتكيف بين الزوجين، أما العلاقات السيئة لدى الوالدين فنسبتها لدى المدانين (٩٪) ولدى الأسوياء (٦ ر ٨٪).

هـ – وتوضح بيانات الجدول (٢٧) أن غالبية المدانين (١ ر ٨١٪) يشعرون بأنهم مرغوب فيهم من قبل والديهم، في مقابل (٢ ر ٥٥٪) لدى الأسوياء، أما نسبة غير المرغوب فيهم بين المدانين فهي (١ ر ١٧ ٪)، وبين الأسوياء (٣ ر ١٠٪) وهي نسبة منخفضة، أي أن «الاغتراب الاجتماعي» (Social Alienation) يبدو عاملاً حيوياً في السلوك الإجرامي عند أفراد هذه العينة.

و – كما توضح بيانات الجدول (٢٨) أن الوالدين في عينة المدانين يعرفون أماكن وجود أبنائهم خارج المنزل بنسبة (٧ ر ٥٧٪) في مقابل (٣ ر ٦٠٪) لدى الأسوياء ، وتدل هذه النتائج على مدى الاهتمام والحرص الشديدين من جانب الوالدين بأبنائهما.

١٤ - إعالة الأسرة:

أ - توضح بيانات الجدول (٢٩) أن نسبة المسؤولين عن إعالة الأسرة لدى عينة المدانين هي (٧ ر ٣٨٪)، وعند الأسوياء (٦ ر ٥٢٪)، وهذا اختلاف واضح يؤكد علاقة المسؤولية بالسلوك الإجرامي، بحيث أن المسؤولية يمكن أن تكون عاملاً وقائياً ضد الجريمة، وهذه النتائج تتفق مع كثير من النتائج السابقة وخاصة مع جداول أرقام (٣) و (١١) و (٢٤).

ب - كما توضح بيانات الجدول (٣٠) أن (٤ ر ٥١٪) من آباء المدانين هم المسؤولون عن إعالة الأسرة، في مقابل (٤ ر ٤٧٪) لدى الأسوياء، وتتفق هذه النتائج مع الحالة الاجتماعية لكل من المدانين والأسوياء، وإن كانت نسبة المتزوجين لدى الأسوياء أعلى منها لدى المدانين، مما يشير إلى سيادة نمط الرعاية الوالدية حتى في حالة زواج الأبناء ومعيشتهم المستقلة.

ج - أما بيانات الجدول (٣١) فتشير إلى أن الوالدة ليست مسؤولة عن إعالة الأسرة بنسبة (٧ ر ٩٣٪) لدى المدانين، و (٧ ر ٩٥٪) لدى الأسوياء، وهذه نتيجة طبيعية فالمجتمع السعودي لا زال مجتمعاً أبوياً، ويتحمل فيه الآباء أعباء الإعالة، وتقوم الأمهات برعاية الأسرة والمنزل.

١٥ - شغل وقت الفراغ:

أ - توضح بيانات الجدول (٣٢) أن (٥٠٪) تقريباً من كل من المجموعتين المدانين والأسوياء يقضون وقت فراغهم خارج البيت، وهذا يعني أن البيت لا يزال يمثل مكانة خاصة في المجتمع السعودي في قضاء وقت الفراغ، وربما يعزز ذلك عدم وجود منافذ خارجية لقضاء وقت الفراغ كالسينما والمسرح، وقلة النوادي الاجتماعية والفنية والأدبية.

ب – توضح بيانات الجدول (٣٣) أن نسبة (٥٠٪) من المدانين، و (٤٨ ٪) من الأسوياء يقضون وقت فراغهم مع الأسرة، في مقابل (٩٪) تقريباً من كلا المجموعتين يقضون وقت الفراغ مع الأقارب، أما (٣٧٪) من المجموعتين فيقضون وقت فراغهم مع الأصدقاء والزملاء، وربما يقضي كل هذه النسبة من أفراد عينة المدانين أوقات فراغهم مع من هم مثلهم من الفئة العمرية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وعليه تكون سلوكياتهم من لون خاص يتفق مع مركب المتغيرات المؤثرة في سلوكهم.

ج – توضح بيانات الجدول (٣٤) تساوي نسبة من يقضون وقت فراغهم في الحديث مع أفراد الأسرة وذلك بين كل من عينة المدانية والأسوياء بنسبة (٤٥٪)، وتزيد نسبة من يشاهدون التلفزيون والفيديو ويستمعون للإذاعة لدى المدانين عنها لدى الأسوياء بنسبة (٥٪) فهي لدى المدانين (٣٨٪) والأسوياء (٣٣٪)، وتنخفض نسبة من يقضون وقت الفراغ في القراءة لدى عينة المدانين عنها لدى الأسوياء بنسبة (٢٪)، و قد يرجع ذلك إلى المستوى التعليمي للمدانين ، أما قضاء وقت الفراغ في لعب البلوت فيتساوى لدى كل من المدانين والأسوياء بنسبة (٦٪) تقريباً وتدل النسبة الكبيرة للذين يشاهدون التلفزيون على إمكانية تأثير التلفزيون على أفراد العينة نظراً لارتفاع مستوى المشاهدة، وهذا يخالف الافتراض الثالث (*) من افتراضات « سذرلاند »، وهذا يدل على أن التأثير الإجرامي يمكن أن يكون من مصادر أخرى بالإضافة للعلاقات الحميمة.

---

(١) نص الافتراض الثالث على أن :

« السلوك الإجرامي يتم تعلمه في إطار الجماعات الأولية الحميمة ومحيط العلاقات الودية »، وهذا يعني أن وسائل الاتصال غير المباشر مثل الصحف والمجلات والسينما تلعب دوراً هامشيًا وغير هام في إحداث السلوك الاجرامي.

ثانيًا - الاتجاهات نحو الجريمة:

وتشتمل على البيانات التالية:

أ - القيام بارتكاب أحد الأفعال الإجرامية:

توضح بيانات الجدول رقم (٣٥) أن غالبية المدانين قد تعاطوا المخدرات بنسبة (٨١٪)، وقاموا بالرشوة بنسبة (٢ ر ٨٪) ، بينما بلغت نسبة من يتعاطون المخدرات من الأسوياء (٢٣٪)، ورغم أنها نسبة صغيرة بمقارنتها بعينة المدانين إلا أنها تمثل أعلى نسبة لدى الأسوياء، يليها القيام بالرشوة (٧ ر ٢٠٪)، ثم الاعتداء الجنسي (٨ ر١٣٪)، في حين أن النسبة الأخيرة تقابلها (٦ ر ٣٪) لدى المدانين، وهناك نسبة (٤ ر١٦٪) من الأسوياء صرحوا بأنهم لم يرتكبوا أي فعل إجرامي، و من الملفت للنظر أن جريمتي المخدرات والرشوة تتصدران الأفعال الإجرامية لدى المدانين والأسوياء.

٢ - مدى الرضى عن هذه الأفعال:

توضح بيانات الجدول رقم (٣٦) أن نسبة كبيرة من المدانين (٤ر٧٦٪) راضون عن سلوكهم في مقابل (٥ر٤٦٪) من الأسوياء، بينما نسبة غير الراضين من المدانين (١ر ٩٪)، ومن الأسوياء (١ر١٢٪)، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض الوعي بخطورة وضرر الفعل الإجرامي، كما يلعب عامل التعليم دوراً في هذا الانطباع لدى عينة البحث.

٣ - أصدقاء السوء سبب في الانحراف:

أ - توضح بيانات الجدول رقم (٣٧) أن نسبة كبيرة من المدانين (٤٥ ٪) لهم أصدقاء وزملاء سبق اتهامهم بتهمة ما في مقابل (٥ ر ٣٤٪) لدى الأسوياء، وهذا يدل بوضوح على صدق نظرية « سذلاند » في الاختلاط التفاضلي على الواقع السعودي.

ب – تشير بيانات الجدول (٣٨) أن غالبية عينة البحث بنسبة تزيد عن (٨٦٪) تجمع على أن سبب الانحراف هم أصدقاء السوء، أما غير الموافقين من المدانين فنسبتهم (١ ر ٨٪) مقابل (٣ ر ٤٪) من الأسوياء، وهذا دليل على صحة نظرية الاختلاط التفاضلي حيث إن الاتصال والتفاعل مع جماعات الأصدقاء ذوي السلوك المنحرف يؤدي إلى تعلم واكتساب هذا السلوك.

ج – بيانات الجدول (٥٥) توضح أن (٧ ر ٤٧٪) من المدانين و (٩ ر ٥٦٪) من الأسوياء لا يوافقون على أن جماعة الأصدقاء لا تؤثر في أعضائها، وبمعنى أخر يؤكدون تأثير جماعة الأصدقاء على أفرادها، ويلاحظ أن نسبة الموافقين على هذا الرأي من المدانين (٣ ر ٣٤٪)، وهي نصف ذلك عند الأسوياء (٢ ر ١٧٪) وربما يكون ذلك انعكاس لحالة الشعور بالاستقلالية والعزوبية كما في جدول (١٦).

٤ – تهريب وترويج المخدرات:

توضح بيانات الجدول (٣٩) أن نسبة كبيرة من المدانين (٢ر٧١٪) و (٤ر٧٢٪)من الأسوياء يوافقون على أن المهربين والمروجين يستغلون بحيلهم المتجددة المتطورة بعض المراقبة الموضوعة.

٥ – وسائل الاتصال وتأثيرها على الانحراف:

توضح بيانات الجدول (٤٠) أن غالبية المدانين (٦ ر ٨٥٪) و (٤ ر ٧٨٪) من الأسوياء يوافقون على أن السفر للخارج يؤدي إلى اكتساب عادات مغايرة ومختلفة، وحيث أن السفر للخارج والاختلاط بالأغراب يؤدي إلى تعلم عادات وسلوكيات جديدة، ومصدر الخطر هنا إذا كانت العادات التي يتم تعلمها عادات منحرفة.

٦ - التشدد الديني وعلاقته بالانحراف :

توضح بيانات الجدول (٤١) أن نسبة كبيرة من المدانين (٥ ر ٦٨٪) و (٩ر ٦٢٪) من الأسوياء موافقون على أن الأمر والنهي الشديدين ينقلبان إلى مخالفته، كما أن (٧ ر ٢٠٪) من المدانين و (٩ ر ٢٥٪) من الأسوياء غير متأكدين، وهذه النتائج تأكيد للقول الشائع (الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده)، وأن الأمر والنهي عن المنكر يجب أن يقوما على الحكمة والموعظة الحسنة، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ ...وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ... ﴿١٥٩﴾ ﴾ (١).

أما إذا قاما على غير ذلك فغالباً ما تكون النتيجة سلبية، ويكون الانحراف أمراً وارداً بشدة.

٧ - كثرة المال وعلاقته بالانحراف :

توضح بيانات الجدول (٤٢) أن نسبة كبيرة من المدانين (٣ ر ٧٩٪) و (٨ ر ٦٩٪) من الأسوياء موافقون على أن كثرة المال وعدم الوعي بصرفه يكونان من أسباب الانحراف، أي أن الوفرة المالية تقلل الحرص على المال، ومن ثم تيسر إنفاقه في أوجه كثيرة بعضها غير مشروع ومحرم مثل شراء المخدرات لتعاطيها، أو رشوة الغير لقضاء مصلحة وما شابه ذلك من الأفعال الانحرافية، وهذا دليل على بطلان النظرية المادية في تفسير السلوك الإجرامي.

٨ - التقليد وتأثيره على الانحراف :

أ - توضح بيانات الجدول (٤٣) أن (٤ ر ٦٩٪) من المدانين، و (٢ ر ٥٥٪)

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

من الأسوياء موافقون على أن تقليد الأفلام قد يكون من أسباب الانحراف، وهي بلا شك أفلام العنف والمغامرات والجريمة والجنوح، ومن المعروف أن السينما ليست من وسائل الاتصال المرئية الموجودة في المجتمع السعودي، ولكن قد يكون مشاهدتها عن طريق الفيديو بعيداً عن الرقابة، أو من خلال الشاشة الصغيرة بعد غزو إرسال القنوات الفضائية، وهذا يدل بكل وضوح على علاقة وسائل الإعلام بالجريمة، وهذا الاتجاه لا يتفق مع الجزء الثاني من الفرضية الثالثة «لسذرلاند».

ب – تشير بيانات الجدول (٤٤) أن نسبة كبيرة من المدانين (٢ر ٨٠٪) و (٧ر ٦٤٪) من الأسوياء يوافقون على أن تقليد الآخرين قد يسبب الانحراف، وربما ترجع زيادة عينة المدانين على الأسوياء إلى خبرة عدد كبيرة منهم في تقليد غيرهم من المجرمين والمنحرفين، وهذا يعطي نوعاً من المصداقية لنظرية «تارد» (G. Tard) ويخالف إلى حد ما نظرية «سذرلاند».

٩ – الوعي الديني:

أ – توضح بيانات الجدول (٤٥) أن غالبية المدانين (٥ ر ٩٥ ٪) و (٥ ر ٨٤٪) من الأسوياء موافقون على أن ترك الصلاة وعدم تأديتها قد يكون من أسباب الانحراف، وذلك يعكس فهم قيمة الصلاة لا كمجرد عبادة فقط، وإنما ما يترتب عليها ويصاحبها في حياة المؤمنين المحافظين عليها تمثلاً لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّلاَةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ...﴿٤٥﴾** ﴾ [١].

ب – كما توضح بيانات الجدول (٤٦) أن نسبة (٦ ر ٨٥٪) من المدانين و (١ ر ٨٧٪) من الأسوياء موافقون على أن عدم الوعي الديني من أسباب

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٤٥ .

الانحراف، فالوعي الديني في نظر المبحوثين يحد من الانحراف والجريمة، وغيبة هذا الوعي تقود إلى الانحراف والجريمة.

١٠ - توجيه الوالدين:

تشير بيانات الجدول (٤٧) أن (٨ ر ٨٣٪) من المدانين، و (٩ ر ٨١٪) من الأسوياء موافقون على أن الفراغ وعدم توجيه الوالدين بشأن الأصدقاء قد يسبب الانحراف، في مقابل (٢ ر ٧ ٪) من المدانين و (٥ ر ٣٪) من الأسوياء غير الموافقين على ذلك، ولا يعني هذا أن الفراغ بمفرده هو سبب الانحراف، وإنما كسبب من الأسباب.

١١ - دور وسائل الإعلام:

أ - أما بيانات الجدول (٤٨) فتوضح أن (٦ ر ٧٦٪) من المدانين، و (٦٩٪) من الأسوياء يوافقون على أن دور وسائل الإعلام غير كاف في محاربة الجريمة بأنواعها، وربما يعني ذلك ضعف دور قلة البرامج الإعلامية التي تركز على خطورة وضرر الجريمة بالنسبة للفرد والمجتمع، ومحدودية مساحة برامج التوعية الأمنية وعدم ايجابياتها في إقناع المشاهد بالأخطار، ولابد من النظر بجدية وتغيير نوعية دور وسائل الإعلام في محاربة الجريمة بوجه عام والمخدرات بوجه خاص.

ب - توضح بيانات الجدول (٦٢) أن (٦ ر٤٠٪) من المدانين و (٨ ر ٤٤٪) من الأسوياء يوافقون على احتمال دفع وسائل الإعلام للسلوك المنحرف، في مقابل (٨ ر ٢٨٪) من المدانين، و (٧ ر ٣٩٪) من الأسوياء غير متأكدين في القطع باحتمالية تأثير وسائل الإعلام، وهذه النتائج بصفة عامة تعكس نظرة مشوبة بالحذر في علاقة وسائل الإعلام بالسلوك الإجرامي.

١٢ - فقدان الأهلية :

توضح بيـــانات الجـــدول (٤٩) أن (٨٢٪) من المدانين، و (١ ر ٨٧٪) من الأسوياء موافقون على أن تعاطي المخدرات يفقد الأهلية للشخص، ويعني ذلك أن هناك درجة عالية من الوعي بأثر المخدرات على من يتعاطاها، وتصل نسبة غير الموافقين لدى المدانين إلى (٩ ر ٩٪)، ومن الأســـوياء (٧ ر ١ ٪)، وقـــد يرجع ذلك إلى أن المدانين يضمون بينهم عدداً كبيراً من المتعاطين الذين يدخلون السجن للمرة الأولى، أو أن الأحكام الصادرة ضدهم قصيرة نسبيًا، ومن ثم لا يستشعرون الأثر المدمر للتعاطي على الأهلية.

١٣ - معرفة حكم تعاطي المخدرات :

توضح بيانات الجدول (٥٠) أن نسبة (٣ ر ٤٢ ٪) من المدانين، و(٥ ر ٥٩٪) من الأسوياء لا يعرفون أن تعاطي المخدرات غير محرم بنص شرعي مثل تحريم الخمر، وهذه نسبة صغيرة نسبيًا في مجتمع إسلامي يأخذ بالشريعة الإسلامية دستوراً للعمل والحياة، والملفت للنظر أن (٥ ر ٤٠٪) من المدانين يعرفون أن تعاطي المخدر غير محرم بنص شرعي، ولعلهم لم يسمعوا بتحريم المخدر من قبل كتحريم الخمر.

١٤ - الاعتقاد بوراثة الجريمة :

كما توضح بيانات الجدول (٥١) أن نسبة كبيرة من العينة (٦٥٪) تقريباً لا يوافقون على وراثة الجريمة، وعلى العكس يرون أن الإنسان المجرم يولد عاديًا، ولكنه يكتسب السلوك الإجرامي ممن حوله في المجتمع، وهذه الرؤية تتفق مع نظرية « سذرلاند » في أن السلوك الإجرامي يتم بالتعلم من خلال الاتصال والتفاعل مع الغير، وهذا تأييد للطرح الإسلامي في أن الناس يولدون أسوياء، وأن الله تعالى أعطى الناس الفرص بالتساوي عند الولادة فيما يخص تحديد سلوكهم.

١٥ - النظرة لسلوك الفرد:

أ - توضح بيانات الجدول (٥٢) أن (٨ ر ٧٤٪) من المدانين، و (٧٥٪) من الأسوياء لا يوافقون على أن سلوك الإنسان لا يمكن تعديله، أي أنهم ينظرون نظرة تفاؤلية إلى سلوك الإنسان وإمكانية تعديله، وهذا يفيد كثيراً في التعامل مع المجرمين المسجونين حيث إنها بمثابة أرضية خصبة لنجاح برامج التأهيل خلال فترة العقوبة بالسجن.

ب - توضح بيانات الجدول (٥٣) أن ثلث عينة المدانين (٣ ر ٣٤٪) موافقون على أن سلوك المجرم ليس له هدف أو غاية، أي أنه عشوائي ولا يخضع لتخطيط أو تدبير، بينما (٣٦٪) من المدانين يرون أن سلوك المجرم سلوك له هدف محدد وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنهم يقرون بأن سلوك المجرم سلوك هادف، في مقابل (٩ر ٣٧٪) غير متأكدين، و (٨ ر ١٩٪) يرون أن سلوك المجرم ليس له هدف.

ج - كما توضح بيانات الجدول (٦٦) أن غالبية المدانين (٢ ر ٨٠ ٪)، والأسوياء (٩ ر ٧٥٪) موافقون على أن سلوك الفرد يتأثر سلبًا أو إيجاباً بنمط سلوك من يختلط بهم، فإذا اختلط بأنماط سلوك سوية صار أكثر ميلاً للسواء، والعكس صحيح، ولا عجب في هذه النتيجة حيث إن الثقافة الإسلامية تؤكد على أن المرء على دين خليله، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية السادسة «لسذرلاند».

١٦ - النظرة إلى احترام القانون:

توضح بيانات الجدول (٥٤) أن نسبة (٢ ر ٦٢٪) من المدانين ينظرون إلى احترام النظام واتباعه نظرة سلبية إلى حد ما، حيث يوافقون على أن من يتبع النظام لا يكسب إلا مرتبه، وكأن اتباع النظام عمل يستحق مكافأة أو أجراً

إضافياً ، فقيمة احترام واتباع النظام تبدو غير راسخة في ذهن المدانين، بينما تبدو أكثر رسوخًا في ذهن الأسوياء، حيث يوافق (٥٦٪) على أن من يتبع النظام لا يكسب إلا مرتبه، و(٢٥٪) لا يوافقون في مقابل (١٨٪) لدى المدانين، وهذا يعني أن من يخرج على النظام تكون أمامه فرصة أكبر للانحراف في الحصول على مزايا إضافية غير مشروعة.

- تعلم السلوك الإجرامي

أ- تشير بيانات الجدول (٥٦) إلى أن الغالبية من المدانين (٨ ر ٩٢٪) يقرون بأن تعاطي المخدرات سلوك يمكن تعلمه من الآخرين، وعندما تأتي هذه النتيجة (٨ ر ٩٢٪) من عينة متعاطي المخدرات تصبح لها أهميتها ودلالتها، كما أن نسبة عالية من الأسوياء يقرون بذلك (١ ر ٨٧٪)، ولعل ذلك مرجعه لأن نمط تعاطي المخدرات بصورة جماعية هو أكثر الأنماط شيوعًا، كما دلت على ذلك نتائج بحث تعاطي الحشيش (*).

ب- توضح بيانات الجدول (٥٧) أن الغالبية من المدانين (١ ر ٩٠٪) يوافقون على أن الفرد يتعلم تعاطي المخدرات من خلال اتصاله بآخرين منحرفين، في مقابل (٣ ر ٨٥٪) من الأسوياء، ويتفق هذا مع الافتراض الثاني «لسذرلاند» مع ملاحظة أن النتيجة المشار إليها تختص بنمط أو فعل بعينه من أفعال السلوك الإجرامي.

١٧ - العلاقات بين المتعاطين:

أما الجدول (٥٨) فإن بياناته توضح أن نسبة كبيرة من المدانين (٨٢٪)، و (٥

(*) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر حول ظاهرة تعاطي الحشيش، (التقرير الأول والثاني)، مرجع سبق ذكره.

ر ٦٥٪) من الأسوياء موافقون على أن المتعاطين للمخدرات تنشأ بينهم علاقات اجتماعية وثيقة تجعل الفرد مشدوداً لهم ومقلداً لسلوكهم، وتعتبر زيادة نسبة الموافقين لدى المدانين عنها عند الأسوياء مسألة لها أهميتها ودلالتها لأنها تأتي من جانب ذوي خبرة وتجربة في تعاطي المخدرات.

١٨ - الخشية من العقاب:

أ - توضح بيانات الجدول (٥٩) أن (١ ر ٨١٪) من المدانين، و (٦٩٪) من الأسوياء يوافقون على أن امتثال الآخرين المحيطين بالفرد للقوانين وخشيتهم العقاب نادراً ما يقود الفرد للانحراف، كما نلاحظ أن نسبة غير الموافقين على ذلك منخفضة جداً لدى عينة المدانين (٣ ر ٦٪)، والأسوياء (٣ر ٤ ٪)، وتؤكد هذه النتيجة مصداقية الافتراض السادس «لسذرلاند».

ب - توضح بيانات الجدول (٦٠) أن نسبة من المدانين (٤ ر ٦٠٪) توافق على أن الفرد غالبًا ما يتعاطى المخدر إذا كان معظم الذين حوله يؤكدون له أن التعاطي جريمة لا يخشى منها، وتتفق هذه النظرة مع ما ذهب إليه «سذرلاند» كما أن نسبة كبيرة من الأسوياء حوالي (٦ر٨٣٪) إما أنهم موافقون أو غير متأكدين، مما يعني أن الأسوياء يتفقون مع المدانين إلى حد كبير في أنه إذا قام الآخرون بتبرير تعاطي المخدر على أنه جريمة لا يخشى منها ولا يترتب عليها ضرر أو أذى، فإن ذلك يكون داعيًا للفرد أن يقبل على المخدرات ويتعاطاها، وهذا يدل بكل وضوح على تأثير الأصدقاء على الفرد.

١٩ - مبررات التعاطي:

توضح بيانات الجدول (٦١) أن (١ر ٧٢٪) من المدانين، و (٤ ر ٦٦٪) من الأسوياء موافقون على أن متعاطي المخدر غالبًا ما يجد الكثير من المبررات غير المقتنع بها لتبرير تعاطيه المخدر أمام الآخرين، ومن المعروف أن «التبرير» (Justification) هو أحد الحيل العقلية أو ميكانزمات الدفاع النفسي التي يلجأ إليها الشخص عندما يقترف سلوكاً مخالفًا أو منحرفًا.

٢٠ - تكرار الاتصال:

أ - تشير بيانات الجدول (٦٣) أن غالبية المدانين (٩ ر ٨٢٪)، و (٣ر ٧٩٪) من الأسوياء يوافقون على أنه كلما تكرر الاتصال بالأعضاء البارزين في السلوك الإجرامي زادت قناعة الفرد في مجاراتهم، أما غير الموافقين فإن نسبتهم ضئيلة جداً لدى المدانين (٥ ر ٤٪)، و (٦ر ٢٪) لدى الأسوياء، وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية الخامسة «لسذرلاند».

ب - كما تؤكد بيانات الجدول (٦٤) نتائج الجدول (٦٣)، بل إن هناك تطابقًا تاماً في النسب سواء بين المدانين (٩ر ٨٢٪)، أو الأسوياء (٣ ر ٧٩٪) الذين يرون أنه كلما توطدت علاقة الشخص بالأعضاء البارزين في الانحراف زادت قناعته في سلوكهم.

ويجب التنويه إلى أنه إذا كان التكرار يمثل البعد الكمي فإن توطيد العلاقة يمثل البعد الكيفي، وقد التفت «سذرلاند» إلى هذه النقطة في نظريته عن الاختلاط التفاضلي حيث أشار إلى تكرار العلاقة، وشدة العلاقة وهكذا تلتقي نتائج هذا الجدول مع البعد الكيفي للاتصال بالمجرمين في أن توطيد العلاقة يؤدي إلى القناعة بالسلوك الإجرامي.

ج – توضح بيانات الجدول (٦٥) أن غالبية المدانين (٢ ر ٨٠ ٪)، و(٨١٪) من الأسوياء يوافقون على أنه كلما طال اتصال الفرد بالأعضاء البارزين في الإجرام أصبح الفرد أكثر تبعية لسلوكهم، وهذه النتيجة تدعم البعد الكمي لعملية الاتصال وتأثيره على الطرف الثاني في العلاقة، ويتفق هذا مع نظرة « سذرلاند » للاتصال والسلوك الإجرامي .

٢١ – الدوافع الإجرامية :

أما بيانات الجدول (٦٧) فإنها توضح أن (٦ ر ٥٨٪) من المدانين، و (٣ر٤٨٪) من الأسوياء موافقون على معظم الدوافع الإجرامية مصدرها حاجات وقيم عامة يؤمن بها المنحرفون وهي مثل الدوافع والحاجات العامة التي يؤمن بها غير المنحرفين، ويلاحظ أن (٣٥٪) تقريباً من عينة البحث غير قادرين على اتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على ذلك .

ثالثاً – الممارسات الدينية:

وقد جاءت بياناتها كالتالي:

١ – الإيمان بالله:

توضح بيانات الجدول (٦٨) أن (٢ ر ٣٤٪) من المدانين، و (٢ر ٣٦٪) من الأسوياء يعتقدون بأن إيمانهم بالله مماثل لإيمان أكثر الناس تديناً، كما أن (٢ ر ٥٣٪) من المدانين، و (٨ ر ٤٤٪) من الأسوياء يعتقدون أن إيمانهم مماثل لإيمان أوسط الناس تديناً، في مقابل (٩٪) من المدانين، و (٩ ر ٦٪) من الأسوياء يعتقدون إن إيمانهم بالله مماثل لإيمان أقل الناس تديناً، وفي ضوء ذلك فإن غالبية المدانين والأسوياء يؤمنون بالله من الناحية العقيدية.

٢ – أداء الصلاة:

أ – كما توضح بيانات الجدول (٦٩) أن أقل من نصف المدانين بقليل (٧ ر ٤٧٪)، وحوالي ثلث عينة الأسوياء (٣ ر ٣٥٪) يؤدون صلاة الفريضة دائمًا أو في أوقاتها، أما الذين يؤدونها غالبًا في أوقاتها فنسبتهم بين الأسوياء (٩ر ٣٧٪)، وبين المدانين (٧ ر ١١٪)، كما أن نسبة كبيرة نسبيًا (٦ ر ٤٠٪) من المدانين يؤدونها أحيانًا في أوقاتها، وهذا يدل على أن المدانين غير متوازنين في أداء صلاة الفريضة فمنهم من هو شديد الحرص على أداء الصلاة في وقتها، ومنهم من يؤديها في الغالب، وذلك بنسبة قليلة مقارنة مع الأسوياء، وهذا يدل على أن المجرمين في الغالب يعتبرون غير متدينين ولا يحرصون على أداء الصلاة في وقتها، وهذا يشير إلى علاقة بين أداء صلاة الفريضة والسلوك الإجرامي.

ب – توضح بيانات الجدول (٧٠) أن نسبة كبيرة من المدانين (٢ ر ٥٣٪)

يصلون في المسجد أحيانًا، مقابل (٧ ر ٢٠٪) يصلون في المسجد دائمًا، وهذه البيانات تثير التساؤل في ضوء بيانات الجدول السابق (٦٩) إذ كيف يحافظ (٧ ر ٤٧٪) على أداء الصلاة دائمًا في أوقاتها في نفس الوقت الذي تصل فيه نسبة من يصلون بالمسجد دائمًا (٧ ر ٢٠٪) ومن يصلون في المسجد معظم الوقت (٢ ر ٢٥٪)، في مقابل (٤ ر ١٦٪) من الأسوياء يصلون في المسجد دائمًا، بينما نسبة من يؤدي الصلاة في أوقاتها (٣ ر ٣٥٪) وقد يكون تفسير ذلك صلاة الكثير من المدانين والأسوياء في موقع عملهم أو منازلهم.

٣ - الإحسان للوالدين:

توضح بيانات الجدول (٧١) أن (٢ ر ٧١ ٪) من المدانين، و (٥ ر ٥٩٪) من الأسوياء يقومون بالإحسان للوالدين دائمًا، في مقابل (٣ ر ٦ ٪) من المدانين، و (٩ر ١٢٪) من الأسوياء نادراً ما يقومون به، ويعني ذلك أن معاني التراحم والتكافل والتماسك الأسري لا تزال سائدة في إطار الأسرة السعودية.

٤ - شرب الخمر:

توضح بيانات الجدول (٧٢) أن (٣ ر ٤٣٪) من المدانين، و (٥ ر ٧١٪) من الأسوياء لا يشربون الخمر، في مقابل (٤٥٪) من المدانين، و (١٩٪) من الأسوياء يشربونها أحيانًا، وربما يرجع هذا الاختلاف إلى أن نسبة كبيرة بين المدانين يتعاطون المخدرات مما يجعل شرب الخمر أحياناً أمراً وارداً، نظرا لما يرتبط بالخمر والمخدرات من معتقدات عامية، وهذا تأكيد لضعف الوازع الديني لدى المدانين في مقابل الأسوياء.

٥ - الحلف الكاذب:

أ - أما بيانات الجدول (٧٣) فإنها توضح أن (٣ ر ٥٢٪) من المدانين، و(٨ر

٦٩٪) من الأسوياء نادراً ما يقسمون على أمر غير صحيح، ويلاحظ أن النسبة مرتفعة بين الأسوياء بشكل واضح أكثر منها بين المدانين، ولعل تفسير ذلك أن الشخص الذي سولت له نفسه أن يتعاطى المخدرات أو يتقاضى الرشوة يكون أكثر طواعية للحلف الكاذب من الشخص السوي.

ب – توضح بيانات الجدول (٧٤) أن (٥ ر ٥٩٪) من المدانين، و(٥٦٪) من الأسوياء كثيراً ما يمارسون قول الحقيقة، وتتقارب نسبة من يمارسون قول الحقيقة أحياناً في المجموعتين (٨ ر ٢٨٪) لدى المدانين، و(٩ ر ٣١٪) لدى الأسوياء، ويدل هذا على الصدق مع النفس بدرجة كبيرة.

٦ – لبس الذهب والحرير:

أما بيانات الجدول (٧٥) فإنها توضح أن (٩ ر٨٢٪) من المدانين، و(٤ ر ٧٨٪) من الأسوياء يتحاشون لبس الذهب والحرير، ونسبة ضئيلة جداً (٨ر١٪) من المدانين، و (٦٪) من الأسوياء يلبسون الذهب والحرير حتى يكونوا متميزين عن الآخرين.

٧ – النظر للمرأة الأجنبية:

كما توضح بيانات الجدول (٧٦) أن نصف عينة المدانين (٥ ر ٥٠٪) يصرفون النظر عن المرأة الأجنبية، و(٥ ر ٣١٪) ينظرون إليها ليروا جمالها، وعلى العكس نجد أن (٥٠٪) من الأسوياء ينظرون للمرأة الأجنبية ليروا جمالها، و(٣١٪) يصرفون النظر عنها.

٨ - قراءة القرآن:

أما بيانات الجدول (٧٧) فإنها توضح أن (٦ ر ٥٨٪) من المدانين، و(٢ ر ٥٥٪) من الأسوياء يقرؤون القرآن في أوقات متباعدة، أما الذين اكثر انتظامًا ويقرؤون القرآن كل أسبوع فتزيد نسبتهم بين الأسوياء عنها بين المدانين، حيث تصل إلى (٦ ر ٣٣٪) في مقابل (٢٧ ٪) في المجموعتين على التوالي.

٩ - سماع الموسيقى:

توضح بيانات الجدول (٧٨) أن أقل من ثلث العينة من المدانين والأسوياء يستمعون إلى الموسيقى والأغاني (٥ ر ٣١ ٪) ، في مقابل (٢ ر ٤٤ ٪) من المدانين، و (٥ ر ٥٠٪) من الأسوياء يستمعون أحيانًا، أما نسبة من يتجنب سماع الموسيقى لدى المدانين (٣ ر ٢٤٪) مقابل (١٨٪) لدى الأسوياء.

١٠ - التمسك بالدين:

أ - أما الجدول (٧٩) فإن بياناته توضح أن الحديث الديني يجذب عينة المدانين أكثر من الأسوياء حيث يميل (٩ ر ٦٤٪) من المدانين إلى الاستماع للمتحدث عن أمور الدين حتى ينتهي من حديثه في مقابل (٧ ر ٥١٪) لدى الأسوياء أما نسبة من ينصرف عن الاستماع إليه بين المدانين (٨ ر ١٠٪)، و(١ر ١٢٪) لدى الأسوياء.

ب - تشير بيانات الجدول (٨٠) أن (٤ ر ٦٠٪) من المدانين، و(٥ ر ٥٩٪) من الأسوياء يوافقون على أن المتمسك بدينه كالقابض على الجمر، في مقابل (٥ ر ٣١٪) من المدانين، و(٨ ر ١٣٪) من الأسوياء لا يوافقون على ذلك، ويعني هذا أن درجة التدين والتمسك بالدين لدى الأسوياء أعلى منها لدى المدانين، وليس من شك في أن ضعف الوازع الديني من العوامل التي تدفع للسلوك الإجرامي.

١١ - حكم المخدرات:

توضح بيانات الجدول (٨١) أن (٩ ر ٧٣٪) من المدانين، و(٩ ر ٨١٪) من الأسوياء يوافقون على أن المخدرات محرمة شرعًا، وتتفق هذه النتائج مع الجدول (٦٨) فيما يتصل بانخفاض الوعي الديني لدى المجرمين.

المبحث الثالث

مدمنو المخدرات : متغيرات الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض النتائج الأولية لعينة متعاطي المخدرات ، والتي تحتوي على المتغيرات التالية :

١ - نوع التهمة ، ومدتها ، ونوع المخدر المستعمل :

أ - توضح بيانات الجدول (٨٢) أن (٥ ر ٥٣٪) متهمون بتعاطي المخدرات ، وهذا التعاطي ينطوي على نوعيات مختلفة كالحبوب المخدرة ، والكوكائين ، والأفيون وغيره و(٨ ر ٢٢٪) بتعاطي الهيروين ، (٩ر ٨٪) بتعاطي كبتجون ، مقابل (٩ ر ٦٪) بتعاطي الحشيش والقات .

ب - توضح بيانات الجدول (٨٣) أن (١ ر ٨٧٪) من العينة صدرت عليهم أحكام تزيد عن السنة ويعني هذا خطورة حالة التعاطي ، واحتمال ممارستهم للتعاطي لأكثر من مرة ، أو صدور أحكام مخففة عليهم من قبل ، لا سيما أن (٢٪) من العينة يقضون عقوبة من شهر إلى أقل من سنة ، فلو أن الظاهرة مستجدة أو سطحية لكانت معظم الأحكام تقل عن سنة .

ج - توضح بيانات الجدول (٨٤) أن (٥ ر ٥٢٪) قضوا مدة شهر من الأحكام التي صدرت بحقهم ، يليهم (٧ ر ٢٣٪) قضوا أكثر من شهر وأقل من سنة ، ثم (٨ ر ١٥٪) قضوا سنة كاملة ، و(٥٪) قضوا أكثر من سنة .

وفي ضوء بيانات الجدول (٨٣) فإن عددا كبيراً من المتعاطين قد صدرت ضدهم الأحكام بالسجن منذ فترة وجيزة ، حيث أن المحكوم عليهم بأكثر من سنة (١ ر ٨٧٪) بينما الذين قضوا أكثر من سنة (٨ ر ١٥٪) .

د – توضح بيانات الجدول (٨٥) بأن أعلى نسبة لمتعاطي الهيروين (٧ ر ٣٨٪)، يليهم (٧ ر ٣٢٪) حشيش، ثم (٩ ر ١٩٪) حبوب مخدرة، وأقل نسبة (٩ ر ٠٪) كوكائين، ولعل السبب في ارتفاع نسبة تعاطي الهروين أنه لا يصدر عنه روائح، كما أن ثمنه مرتفع نسبياً، وهذا أمر يرتبط بالتباهي والتفاخر بين المتعاطين، كما أن تعاطي الهيروين يحتاج إلى ضبط ومتابعة دقيقة، وهذا يدل على خطورة الوضع بالنسبة لاستعمال المخدرات المسماة « بالثقيلة » (Heavy Drugs) في الرياض خاصة وفي المملكة عامة، إذ إن نتائج هذا النوع من المخدر وخيمة جداً، كذلك صعوبة العلاج لهذا النوع.

٢ – مصادر المخدرات وطرق استعمالها :

توضح بيانات الجدول (٨٦) أن (٤ ر ٦٣٪) من المدانين قد حصلوا على المخدر لأول مرة عن طريق أصدقائهم، وهذا تأييد للفرضية الثانية « لسذرلاند »، كما أن (٥٪) حصلوا عليها من قريب أو زميل، و(٩ ر ٧٪) من تاجر، وربما يعود ذلك إلى صرامة العقوبة لمن يروج أو يتاجر، كما أنه من الصعب وضع جميع المواطنين تحت رقابة صارمة كالتي يمكن فرضها على التجار أو المشتبه في أنهم يتاجرون بالمواد المخدرة.

أ – توضح بيانات الجدول (٨٧) أن (٥ ر ٤٥٪) من المتعاطين كانوا يتناولون منبهات قبل تعاطيهم للمخدرات، في مقابل (٥ ر ٥٣٪) لا يتناولون منبهات، وهذا مما يزيد من خطورة الإدمان وخطورة وضع المتعاطين من الناحية الصحية والاجتماعية والسلوكية.

ب – توضح بيانات الجدول (٨٨) أن (٧ ر ٧١٪) يتناولون القهوة، و(١ ر ١٣٪) يشربون البيرة، و(٢ر ١٥٪) يتناولون منبهات أخرى كالشاي.

ج – توضح بيانات الجدول (٨٩) أن (٣ ر ٦٦٪) من العينة شربوا الخمر، و(٧ر ٣١٪) لم يشربوها، ولعل شرب الخمر كان خطوة على طريق التعاطي.

د – تؤكد بيانات الجدول (٩٠) أن (١٢ ر ٧٦٪) من العينة شربوا الخمر قبل التعاطي، و(٨٨ ر ٢٣٪) لم يشربوا قبل التعاطي، وهذه النتيجة تؤكد أن شرب الخمر كان ممهداً ودافعاً لتعاطي المخدرات والإقبال عليها.

هـ – توضح بيانات الجدول (٩١) أن (٥ ر ٨٩٪) من المدانين الذين يشربون الخمر لا يصنعونها في البيت، وإنما يحصلون عليها مصنعة أو مهربة، في مقابل نسبة قليلة جداً (٥ ر ٧ ٪) هم الذين يصنعون الخمر في البيت.

٣ – الأصدقاء وتعاطي المخدرات:

أ – توضح بيانات الجدول (٩٢) أن نصف العينة كانوا يتعاطون المخدر بمفردهم، والنصف الآخر يتعاطونه مع آخرين، وربما دل ذلك على أن الصداقة في التعاطي مهمة، ورغم أن (٥ ر ٥٠٪) يتعاطون بمفردهم، ولعل هذا يرجع لكون المتعاطين القدماء أصبحوا على درجة كبيرة من الاحتراف بحيث يفضلون التعاطي بمفردهم، أو أن درجة الإدمان تفرض عليهم المخدر بدون مراعاة مع من يتعاطون، وهذه دلائل على بلوغ المدمنين درجة الخطورة في تعاطي المخدر.

ب – توضح بيانات الجدول (٩٣) أن غالبية المدانين، والذين لا يتعاطون المخدر مع آخرين (٨٦٪) إنما يبررون ذلك بعوامل شخصية ذاتية (طبيعة المخدر، الانفراد بالنفس، أن لا يعرفه أحد، تجنب السخرية، احترام النفس)، وهذه العوامل إنما تعبر عن حالة من الاغتراب الاجتماعي التي تصاحب تعاطي المخدرات، ويلاحظ أن (٤٪) يبررون عزلتهم الاجتماعية بأسباب موضوعية ترجع لطبيعة المخدر ذاته.

ج – كما توضح بيانات الجدول (٩٤) أن (٩٤٪) من المدانين يتعاطون المخدر

مع الأصدقاء والأقارب، وهذا تأكيد للافتراض الثاني «لسذرلاند»، وهذه نتيجة هامة فيما يختص بالاتصال بالأصدقاء والتعامل معهم والاختلاط بهم، وانعكاس ذلك على تعلم السلوك الإجرامي.

٤ - كيفية التعاطي:

توضح بيانات الجدول (٩٥) أن (٧ ر ٢٨٪) كانوا يتعاطون المخدر عن طريق الحقن، وقد يرتبط ذلك بالهيروين، و(٧ ر ٢٩٪) عن طريق التدخين (الحشيش)، و(٨ ر ١٩٪) عن طريق الشم (الهروين)، في مقابل (٨ ر٢٢٪) عن طريق البلع (الحبوب)، إذ كلما اختلف نوع المخدر اختلفت طرق تعاطيه.

٥ - المعرفة السابقة بالتعاطي:

أ - توضح بيانات الجدول (٩٦) أن (٥ ر ٥٣٪) من المدانين سمعوا عن الأثر المصاحب لتعاطي المخدر قبل أن يقدموا على تعاطيه، في مقابل (٥ ر ٤٦٪) لم يسمعوا به، ويعني ذلك أن نسبة المخاطرة والمجازفة في الإقدام على تعاطي المخدرات تعد نسبة غير مرتفعة.

ب - تشير بيانات الجدول (٩٧) أن (٤ ر ٨١٪) من المدانين سمعوا عن مفعول المخدر من الأصدقاء، و(٦ر١٨٪) سمعوا عن مفعوله عن طريق الزملاء والأقارب والآخرين، ويعني هذا أن الأصدقاء يمثلون مصدراً هاماً للمعلومات والمعارف الخاصة بالمخدرات.

٦ - أسباب الإقدام على التعاطي لأول مرة:

توضح بيانات الجدول (٩٨) أن (٧ ر ٣١٪) من المدانين أقدموا على التعاطي مجاراة للأصدقاء، وهذه إشارة إلى ثبوت الافتراض الثاني «لسذرلاند»، في مقابل

(٨ ر ٢٣٪) بحثًا عن الراحة النفسية، و(٨ ر ٢١٪) للتخلص من المشاكل، ونسبة ضئيلة جداً (١٪) لإثبات الرجولة، أي أن أسباب اللجوء إلى المخدر تدور حول عوامل اجتماعية وشخصية.

٧ - الشعور بعد التعاطي:

توضح بيانات الجدول (٩٩) أن (٧ ر ٣٩٪) كانوا يشعرون بالانشراح والسرور بعد التعاطي، و(٨ ر ٢٩٪) بالاسترخاء الشديد للأعصاب، و(٩ ر ١٩٪) باعتدال المزاج، أي أن الآثار المصاحبة للتعاطي في معظمها آثار نفسية ومزاجية.

٨ - تعلم كيفية التعاطي:

أ - توضح بيانات الجدول (١٠٠) أن (٥ ر ٥٠٪) من المدانين لم يتعلموا كيفية تعاطي المخدر قبل التعاطي، في مقابل (٥ ر ٤٨٪) تعلموا كيفية التعاطي، وهذا يدل على صحة الافتراض الأول والثاني «لسذرلاند».

ب - تشير بيانات الجدول (١٠١) أن (٨٨٪) من المدانين تعلموا التعاطي من الأصدقاء، و(٨٪) عن طريق الزملاء، ويأتي هنا دور التعلم في اكتساب السلوك الإجرامي، ودور الأصدقاء (أي الجماعات الحميمة) في إكساب السلوك الإجرامي للغير.

ج - توضح بيانات الجدول (١٠٢) أن نسبة كبيرة من المدانين (٣ ر ٦٨٪) يقرون بأنهم خالطوا المتعاطين للمخدرات قبل أن يبدؤوا بتعاطي المخدر، و(٧ ر ٣٠٪) لم يخالطوهم، ويدل هذا على أن «المخالطة» (Association) متغير له أهمية في إقبال الفرد على تعاطي المخدرات.

٩ - الشعور نحو المتعاطين والعلاقة السائدة بينهم:

أ - توضح بيانات الجدول (١٠٣) أن نسبة (٧ ر ٣٢٪) من المدانين شعروا

بالرغبة في تقليد المتعاطين عند مجالستهم لأول مرة، و(٨ ر ٢٨٪) شعروا بالفضول، و(٩ ر ١٦٪) لمجرد مشاركتهم، ونسبة ضئيلة (٩ ر ٢٪) شعروا برجولة وقوة المتعاطين، أي أن التقليد والمشاركة والفضول كانت هي الأحاسيس الغالبة نحو المتعاطين.

ب – توضح بيانات الجدول (١٠٤) أن (٦ ر ٤٣٪) من المدانين كانوا يتعاطون المخدر في البيت بمفردهم، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفرد في منزله يشعر بخصوصية وطمأنينة، في مقابل (٩ ر ١٠٪) يتعاطون في البيت مع آخرين. أما التعاطي مع الأصدقاء فبلغت نسبته (٦ ر ٣٤٪) في حين أن التعاطي في الأماكن العامة كانت نسبته (٣ ٪)، وهنا يبرز دور البيت كمكان للتعاطي، أي أن تعاطي المخدرات في ضوء هذه الاستجابات ظاهرة مرتبطة بالبيت أكثر من غيره من أماكن التعاطي الأخرى.

ج – توضح بيانات الجدول (١٠٥) أن (٦ ر ٣٦٪) من المدانين كانوا يعيشون بالبعد عن المشاكل ونسيانها أثناء مجالسة المتعاطين، و(٦ ر ٤٢٪) كانوا يشعرون بالألفة والمودة، والمؤانسة واللمة، وبالبهجة والسرور، أي أن جلسة التعاطي كانت بمثابة لقاء للتفريج عن النفس، أو كنادٍ اجتماعي يجد فيه المتعاطي راحته وبهجته وسروره مع أصدقائه المتعاطين.

د – توضح البيانات في الجدول (١٠٦) أن (٨ ر ٢٩٪) من المدانين كانوا يستمعون إلى الأغاني والطرب أثناء جلسات التعاطي، و(٩ر٢٧٪) تدور أحاديثهم حول المزاح والنكات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج جدول (١٠٥).

هـ – توضح بيانات الجدول (١٠٧) أن (٨ ر ٢٦٪) كانوا يتناولون أثناء تعاطي المخدر أشياء مختلفة من مأكولات ومشروبات، و(٨ ر ٢٠٪) كانوا يدخنون السجائر، و(٩ر ١٣٪) كانوا يتناولون الحلوى والفاكهة، و(٩ ر ٩٪) أشاروا أنهم لا يتناولون شيئًا.

و – توضح بيانات الجدول (١٠٨) أن (٧ ر ٤٤٪) من المدانين تربطهم صلة ببعض المتعاطين، بينما (٦ ر ٣٩٪) لا تربطهم صلة بأحد، و(٩ ر ٣٪) تربطهم صلة بكل المتعاطين، أي أن الصلات والعلاقات موجودة بين نصف العينة تقريباً.

ز – الجدول (١٠٩) يوضح أن (٥ ر ٥٠٪) من العينة يفضلون التعاطي في بيوتهم بمفردهم وتتفق هذه النتيجة مع جدول (١٠٤) من حيث أم مكان التعاطي الفعلي هو البيت، سواء بيته أو بيت صديقه، و(٨ ر ١٤٪) يفضلون التعاطي في الخلاء، في مقابل (٥٪) يفضلون التعاطي في (الغرز)(*)، علما بأن (الغرز) ليست بظاهرة شائعة الانتشار في المجتمع السعودي.

ح – توضح بيانات الجدول (١١٠) أن (٨ ر ٢٤٪) من المدانين يرون أن إحضار المأكولات والمشروبات هي من الواجبات المفروضة على المتعاطين في جلسات التعاطي، و(٨ ر ١٨٪) يرون أن خدمة الجماعة هي الواجب المفروض، أما توفير المخدرات فلم يعتبره واجباً مفروضاً سوى (٨ ر ١٧٪)، وتتضح هنا أهمية الروابط والعلاقات التي تنشأ بين المتعاطين حيث تصبح واجبات وقواعد سلوكية يصعب التخلي عنها أو عدم اتباعها.

ط – توضح بيانات الجدول (١١١) أن (٩ ر ٢٤٪) من المدانين يقولون عن الفرد الذي يقوم بواجبات التعاطي أنه صاحب واجب، و(٨ ر ١٨٪) بأنه كريم وذو أخلاق، و(٨ ر ١٧٪) بأنه مجامل لأصحابه، وهذه الرؤى في جملتها تعكس الجانب الأخلاقي في النظر إلى المتعاطي الذي يقوم بواجبه في جلسات التعاطي.

(*) الغرزة هي مكان عشوائي مستتر للتعاطي يقام في مكان يصعب مراقبته وعادة ما يكون من الخوص.

ي – توضح بيانات الجدول (١١٢) أن نسبة كبيرة من المدانين (٦٢٪) يرون أن جماعة المتعاطين تقاطع من يمتنع عن القيام بواجباته في جلسات التعاطي، ويرى (٨٪) منهم أنه يتعرض للإيذاء والإهانة.

ك – توضح بيانات الجدول (١١٣) أن (٦ ر ٣٧٪) من المدانين علموا بهذه الجزاءات من خلال خبرة شخصية مرت بهم، و(٧ ر ٢٧٪) علموا بذلك من مخالطتهم لجماعة المتعاطين، و(٨ ر ١٣٪) لأنه عرف المتعاطين، ويؤكد (٩ر١٠٪) أن هذه الجزاءات حدثت أمامهم.

ل – توضح بيانات الجدول (١١٤) أن (٦٣٪) من المدانين كانوا يقومون على خدمة الجماعة، في مقابل (١ ر ٣٢٪) لم يقوموا بذلك، وقد يعني هذا أن هناك التزاماً تجاه خدمة أعضاء جماعة المتعاطين بعضهم البعض، وقد يرجع ذلك إلى دوام التلاقي والمشاركة وإفراز ما يمكن أن نسميه (ثقافة التعاطي).

م – توضح بيانات الجدول (١١٥) أن (٣ ر ٣٣٪) من المدانين لم يقوموا بخدمة جماعة التعاطي لأن هناك من يقوم بالخدمة بدلاً عنهم، بينما يقرر (٣ ر ٢٧٪) أن الملزم بهذه الواجبات هو صاحب مكان التعاطي.

١٠ – المدة التي يستغرقها التعاطي:

توضح بيانات الجدول (١١٦) أن (٩ر ١٩٪) من المتعاطين كانوا يقضون من نصف ساعة إلى ساعة في التعاطي، و(٩ ر ١٦٪) كانوا يقضون أربع ساعات، و(٨ ر ١٥٪) يقضون أكثر من ذلك، ولا شك أن الوقت المقضي في التعاطي يختلف ويتأثر بعدة متغيرات، مثل التعاطي المنفرد، أو مع الجماعة، وكذلك نوعية الذي يتم تعاطيه، فتعاطي الهيروين أو الكوكائين يستغرق وقتًا أقل من تعاطي الحشيش أو القات.

١١ - كيفية التعاطي:

توضح بيانات الجدول (١١٧) أن (٧ ر ٢٨٪) من المدانين ينفقون أكثر من ٣٠٠ ريال على الجلسة الواحدة، و(٨ ر ٢٣٪) ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ريال، و (٩ ر ١١٪) أقل من ٢٠٠ ريال، بينما رفض (٦ ر ٣٥٪) الإفصاح عن قيمة ما ينفقونه على الجلسة الواحدة.

١٢ - إمكانية الاستغناء عن المخالطين:

أ - توضح بيانات الجدول (١١٨) أن نسبة كبيرة من المدانين (٧١٪) يقرون بأنه يمكنهم الاستغناء عن المخالطين، وبينما تبدو مثل هذه النتيجة واحدة في احتمالية تقليل أثر المخالطين في عمليات التأهيل وإعادة التأهيل، إلا أنها من ناحية أخرى تتطلب إمكانية علمية وفنية متخصصة، وعلى درجة عالية من الكفاءة للتعامل العلاجي والتأهيلي، بينما يقرر (٢٦٪) بأنه لا يمكنهم الاستغناء عن المخالطين، وهنا يمكن التفكير في أساليب العلاج الجمعي، كما أشارت إلى ذلك نتائج دراسة «سينانون» (*).

ب - ترتبط نتائج الجدول (١١٩) بالجدول (١١٨) إذ إن (٨ ر ٥٣٪) من المدانين لا يستطيعون الاستغناء عن المخالطين لأنهم يمدونهم بالمخدر، و(٢ ر ١٥٪) لأنهم يهيئون لهم الجو المناسب للتعاطي، و(١٢٪) لأنهم يروحون معهم عن النفس، وأقل نسبة كانت (٨ ر ٣٪) لأنهم يخففون عنهم الهموم، وهذه إشارة لعلاقة الجماعة بالسلوك الانحرافي والاستمرار فيه، أي أنه طالما وجدت علاقة بالجماعة المنحرفة فهناك إمداد بالمخدر، والنتيجة استمرار الإدمان والانحراف.

(*) انظر ص ١١٢ من الفصل الثاني من هذا البحث.

١٣ - أماكن اللقاء:

أ - توضح بيانات الجدول (١٢٠) أن نسبة عالية من المدانين (٣ ر ٧٠٪) أفادوا بأنهم يتقابلون مع المتعاطين في غير أماكن التعاطي، أي أن الاتصال والتفاعل لا يقتصر على جلسات وأماكن التعاطي، وإنما ينصرف إلى أماكن أخرى، باستثناء (٧ ر ٢٣٪) كانوا لا يلتقون مع المتعاطين للمخدر إلا في أماكن التعاطي، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الجدول (١١٨) التي تؤكد أن (٢٦٪) لا يستطيعون الاستغناء عن المخالطين في جلسات التعاطي.

ب - ترتبط بيانات الجدول (١٢١) بالجدول السابق، أي أن (٨ ر ٥٠٪) من المدانين كانوا يتقابلون مع المتعاطين في الأماكن العامة، وربما ذلك يرجع إلى أن الأماكن العامة لا تثير الشبهات، بعكس الأماكن الخاصة التي تكون عرضة للشبهات، بينما (١ ر ٢١٪) كانوا يتقابلون عند الأصدقاء، و(٩ ر ١٦٪) يتقابلون في العمل، وأقل نسبة كانت للذين يتقابلون عند الجيران (٤ر ١٪).

١٤ - وجود المصالح أو عدمها بين المتعاطين للمخدر:

أ - توضح بيانات الجدول (١٢٢) أن (٧ ر ٣٣٪) من المدانين كانت توجد بينهم مصالح متبادلة، و(٤ ر ٦٢٪) لا توجد بينهم مثل هذه المصالح، أي أن ما يجمع بينهم هو تعاطي المخدرات فقط.

ب - ترتبط بيانات الجدول (١٢٣) بالجدول السابق، حيث أن (٣٢٪) من المدانين أفادوا بأنه يوجد بينهم تعاون في العمل، و(٢٩٪) لاقتراض الأموال، و (٢١٪) للمساهمة في مشروع تجاري، و (٦٪) للمشاركة في المذاكرة، ويعني ذلك أن النواحي المالية والتجارية تستحوذ على (٥٠٪) من المتعاطين.

١٥ - وسائل الاتصال بين المدانين:

توضح بيانات الجدول (١٢٤) بأن (٢ ر ٧٩٪) من المدانين يصرحون بأن الهاتف هو أكثر وسائل الاتصال استخداماً بين المتعاطين، يلي ذلك (٩ ر ٥٪) لقاءات في الخلاء ، و(٥٪) في المنازل، و(٩ر٣٪) يستخدمون وسائل أخرى ربما اشتملت على لقاءات النوادي وبعض لقاءات العمل، وكون الهاتف هو الوسيلة المفضلة للاتصال بين المتعاطين راجع ربما لحرصهم على السرية فيما بينهم، ولأنه الوسيلة الملائمة لتبادل الأخبار السريعة، ولكونه أصبح متوفراً لدى غالبية الناس في المملكة، علماً بأن الاتصالات المتكررة حتى ولو كانت بالهاتف تؤدي إلى تقوية الروابط بين أفراد الجماعة المنحرفة، وهو ما يتفق مع الافتراض السابع «لسذرلاند».

١٦ - مدى علم المحيطين بالمدانين بإدمانهم للمخدرات:

أ - تشير بيانات الجدول (١٢٥) أن (٤ ر ٥٥٪) من المدانين صرحوا بأن المحيطين بهم علموا بأنهم يتعاطون المخدرات، بينما أجاب (٦ر ٤٤٪) بأن المحيطين لم يعلموا بتعاطيهم، ويعني ذلك أن التعاطي ما زال أمراً غير مكشوف وربما كان ذلك من دواعي الاستمرار فيه.

ب - وترتبط بيانات الجدول (١٢٦) مع الجدول السابق، حيث أن (٤ ر ٧١٪) من المدانين أجابوا بأن الذين علموا بتعاطيهم هم من أفراد الأسرة، و(٥ ر ١٢٪) هم الأصدقاء والزملاء، و(٩ر٨٪) هم الأهل والأقارب، ويدل ذلك على قوة تماسك العلاقات الأسرية والقرابية في المجتمع السعودي عامة، وهذا مهم بحيث إن الأسر هي أولى الناس بمساعدة المدمنين على التخلص من شرور الإدمان.

ج - توضح بيانات الجدول (١٢٧) أن (٧٥٪) من المدانين تضايقوا من أنفسهم كثيراً عندما علم بتعاطيهم، واختلطت مواقف البقية بين الخوف من

عقاب الأهل (٧٪)، والإنكار والكذب عليهم (٥٪)، واللامبالاة وعدم الاكتراث (١٠٪).

د – أما بيانات الجدول (١٢٨) فإنها توضح بأن (٩٤٪) من المدانين لم يعلم بتعاطيهم أحد لأن ذلك يتم في سرية تامة، بينما (٤٪) لأن لا أحد يهمهم، و(٢٪) منهم لم يحددوا هذه الأسباب.

١٧ – التعاطي بالخارج:

أ – توضح بيانات الجدول (١٢٩) أن (٥ ر ٥٠٪) من المدانين كانوا لا يداومون على التعاطي بالخارج، ومعنى ذلك قوة الحس الوطني إلى حد ما، بينما (٥ر٤٥٪) كانوا يداومون على التعاطي بالخارج.

ب – ترتبط بيانات الجدول (١٣٠) بالجدول (١٢٩) حيث إن نصف عينة المدانين (٥٠٪) يقررون بأنهم يتعاطون بالخارج مع آخرين لا تربطهم بهم صلة وربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء الآخرين يكونون من بيئات عربية أو شرقية لا يشعر فيها المدان بالغربة أو الاغتراب الاجتماعي والثقافي، و(٥ر٣٠) يتعاطون بمفردهم، و(٣ر ٤٪) يتعاطون المخدرات بالخارج سواء بمفردهم أو مع آخرين.

ج – توضح بيانات الجدول (١٣١) أن (٥٣٪) من المدانين لا يتعاطون في الخارج، وذلك بسبب احترام النفس والبلد، يلي ذلك (١٧٪) بسبب الخوف من العقاب في الخارج، و(١٢٪) لا يجد أحداً يتعاطى معه، و(١٠٪) لتعذر الحصول على المخدر.

١٨ – الإقلاع عن التعاطي والرضى عن النفس:

أ – توضح بيانات الجدول (١٣٢) أن غالبية المدانين (١ ر ٨٧٪) حاولوا

الإقلاع عن التعاطي، و(٩ ر ١٢٪) لم يحاولوا ذلك، ويدل ذلك على إمكانية نجاح برامج التأهيل وإعادة التأهيل بين أفراد المجتمع.

ب – ترتبط بيانات الجدول (١٣٣) بالجدول السابق حيث أن (٤٥٪) من المدانين حاولوا الإقلاع عن التعاطي خوفًا من عقاب الله، أي أن هناك شيئًا من يقظة الضمير وعودة الوعي، كما أشار (٢٠٪) إلى أنهم حاولوا الإقلاع عن التعاطي لأنها هدمت بيوتهم، و(١٥٪) لأن الصحة ضعفت، و(٩٪) لأنهم أصبحوا عاجزين عن العمل، و(٩٪) لأن أهلهم قاطعوهم.

ج – ترتبط بيانات الجدول (١٣٤) بالجدولين السابقين (١٣٢، ١٣٣) حيث أشار (٣١٪) من المدانين بأن السبب في عدم الإقلاع عن المخدرات لإحساسهم بالتعب والألم الشديدين، أي للأضرار الصحية التي لحقت بهم وأقعدتهم حتى عن محاولة الإقلاع عن المخدرات، بينما (٢٣٪) لأنهم لا يستطيعون الابتعاد عن الأصحاب، وذكر (١٥٪) بأن الأمر وصل بهم إلى حد الإدمان.

د – توضح بيانات الجدول (١٣٥) أن (٢ ر ٨١٪) من المدانين غير راضين عن تعاطيهم، و(٨ر ١٨٪) يشعرون بالرضى، أي أن هناك أرضية صلبة لإيجاد اتجاهات سلوكية رافضة للمخدرات طالما توفر البعد الشعوري بعدم الرضى، ومن ثم تصبح عملية التأهيل وإعادة التأهيل لمتعاطي المخدرات قاب قوسين أو أدنى في إثمارها لنتائج إيجابية.

هـ – ترتبط بيانات الجدول (١٣٧) بالجدول السابق حيث أفاد (٣٠٪) من المدانين بأنهم ارتكبوا حوادث مرورية بسبب افتقادهم القدرة على التركيز، أو افتقادهم التوازن والسيطرة على القيادة، و(١٨٪) بأنهم قاموا بمعاكسات نساء، و(١٨٪) آخرين بأنهم تشاجروا مع غيرهم، وقد يكون مرجع مثل هذه السلوكيات تضخم الشعور بالذات (Ego - Inflation).

١٩ - صناعة المخدر:

أ - توضح بيانات الجدول (١٣٨) أن الغالبية العظمى من المدانين (٩٩٪) أجابوا بأنه في حالة عدم توفر المخدر فإنهم لا يقومون بصناعته من المواد المتوفرة بالمنزل، في مقابل (١٪) فقط يفعل ذلك، ويعني هذا أن مسألة تصنيع المخدرات بالمنازل ليست ظاهرة، ولا يفكر فيها المتعاطون أنفسهم.

ب - ترتبط بيانات الجدول (١٣٩) بالجدول (١٣٨) حيث إن الغالبية من المدانين (٩٨٪) لم يسبق لهم أن استعملوا نوعاً جديداً من المخدر صنعوه بأنفسهم، ولم يفعل ذلك إلا (٢٪) فقط، ويدل هذا على أن الغالبية العظمى من متعاطي المخدرات يحصلون عليها تامة النصع (Ready - Made) أو جاهزة للاستعمال.

ج - توضح بيانات الجدول (١٤٠) أن (٥٣٪) من المدانين كانوا عندما ينفد منهم المخدر يبحثون عنه عند أصحابهم، بينما (٣١٪) كانوا لا يفعلون شيئًا، أي أن الصداقة تلعب دوراً هاماً في جلسات التعاطي وتوفير المخدر عند تعذر الحصول عليه.

٢٠ - اللجوء إلى العلاج من الإدمان:

أ - توضح بيانات الجدول (١٤١) بأن (٥ ر ٥١٪) من المدانين لجؤوا إلى طبيب أو وحدة للعلاج من الإدمان، في مقابل (٥ ر ٤٧٪) لم يلجؤوا للطبيب، وقد يرجع ذلك إلى عدة أمور منها الوعي والحساسية في هذا الأمر.

ب - ترتبط بيانات الجدول (١٤٢) بالجدول السابق حيث إن (٤٠٪) من المدانين لم يذهب للطبيب أو وحدة للعلاج لأنهم لا يحبون أن يعرف أحد بأنهم مدمنون، يلي ذلك (٢٣٪) يرون أنه لا فائدة من الذهاب للعلاج، كما أن (١٧٪) يرون أن ذلك سيسبب لهم فضيحة، وهكذا يبدو عامل

الكتمان والخوف من كلام الناس عاملاً هاماً جداً في عدم لجوء متعاطي المخدرات للأطباء أو الوحدات العلاجية، بالإضافة إلى انخفاض الوعي بأهمية وقيمة العلاج من التعاطي والإدمان.

٢١ - الشوق للأسرة:

توضح بيانات الجدول (١٤٣) أن نسبة كبيرة من المدانين (٣ ر ٦٥٪) يشتاقون إلى رؤية والديهم وإخوتهم أكثر من غيرهم، يلي ذلك (٨ ر ٢٢٪) يشتاقون إلى رؤية الزوجة والأبناء، وهذا يعني قيمة وأهمية العائلة في حياة الإنسان السعودي، حتى وإن كان مدمناً في حين (٩ر٩٪) منهم يشتاقون إلى رؤية الأصدقاء والزملاء.

٢٢ - الناحية الثقافية للمتعاطين:

توضح بيانات الجدول (١٤٤) أنه بسؤال المدانين عن ماذا تعني لهم عبارة (فقدان الوعي) أجاب (٥ ر ٣٢٪) بأنها تعني زوال العقل، و (١٨٪) بأنها غيبوبة، أما بيانات الجدول (١٤٥) فإن (٥٧٪) من المدانين أجابوا بأن معنى (رجال الشرطة) تعني لهم الأمن، بينما (١٥٪) تعني الخوف.

كما أن بيانات الجدول (١٤٦) أوضحت بأن مفهوم الغرزة عند المدانين، مفهوم غريب وغير وارد في الإطار المرجعي بالنسبة لـ (٢٨٪) منهم، وبالنسبة لـ (٦٨٪) فدلالة (الغرزة) غامضة وغير معروفة، ولم يعرف معنى (الغرزة) كمكان للتعاطي سوى (٤٪) فقط.

المبحث الرابع

عينة المرتشين: متغيرات الدراسة

اتجه الباحث إلى دراسة أفراد هذه العينة وفقًا لمنهج « دراسة الحالة » (Case Study Method)، حيث يفيد هذا المنهج كما يذهب بعض الدارسين ومن بينهم « ب . يونج » (P. Young) في مؤلف بعنوان « المسح الاجتماعي العلمي والبحث » [١] أن منهج دراسة الحالة هو منهج الدراسة الشاملة والمتعمقة لفرد أو لأفراد بعينهم، ويستخدم فيه الباحث كل مهاراته بهدف الجمع المنظم للحقائق الكافية عن مفردات الدراسة.

كما يعتبره « فيرشيلد » (Fairchild) منهجاً أساسياً في البحث الاجتماعي، يمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها لرسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية، سواء أكانت الوحدة موضوع الدراسة شخصاً معينًا أو أسرة أو جماعة أو مجتمعاً محلياً [٢].

ولما كانت عينة المرتشين لا تزيد في مجموعها عن عشرة أفراد، لذا رأى الباحث استخدام منهج دراسة الحالة من خلال مقابلات مكثفة وملء استمارة حوت أسئلة مقننة للتعرف على أوضاع حياتهم ووجهات نظرهم فيما يتصل بمتغيرات الدراسة واتجاهاتهم نحو السلوكيات الانحرافية التي تتصل بالرشوة.

وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

١ - بالنسبة لنوع التهمة:

توضح الدراسة أن نوع التهمة التي أدين بها أفراد هذه العينة كانت تمثل في أغلبها

---

(١) صدر هذا الكتاب بعنوان Scientific Social Survey And Research في نيويورك عام ١٩٤٩م.

(٢) عبد الكريم، محمد الغريب، البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ - ١١٠.

عينة المرتشين الذين كانوا يمثلون ثلاثة أضعاف عدد الراشين، فبينما بلغ عدد المرتشين في هذه الجماعة (٦) أفراد بلغ عدد الراشين فردين فقط، أما الفردان الباقيان فكانا من الوسطاء بين الراشين والمرتشين، وهذا يشير إلى أن الراشي الواحد قد يرشي أكثر من مرتش وهذا يفسر زيادة عدد المرتشين عن الراشين.

٢ - بالنسبة لكيفية القبض عليهم:

توضح الدراسة أن غالبية العينة تم القبض عليهم بواسطة الإبلاغ عنهم حيث بلغ عددهم (٦) أفراد، و(فردان) تم القبض عليهما بعد أن شاع أمرهما، والفردان الباقيان تم القبض عليهما لأسباب أخرى لم يكشفا عنها، وهذا يشير إلى أن الإبلاغ عنهم هو السبب الرئيسي في القبض عليهم، وهذا ما يبشر بالخير، إذ يشير إلى تعاون المواطنين والمسؤولين في القضاء على الانحراف، كما أن للتربية الإسلامية والوازع الديني أثراً كبيراً.

٣ - بالنسبة للفترة التي قضاها في السجن:

توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (تسعة أفراد) قد قضوا أقل من شهر على ذمة التحقيق، بينما فرد واحد فقط أكثر من سنة، وهذا يشير إلى أن معظمهم تم القبض عليهم حديثاً.

٤ - أسلوب إنهاء المعاملات:

أ - توضح الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة (٨) لا يتعلق عملهم بالجمهور، وقد يكون هذا صحيحًا من ناحية العلاقة المباشرة، ولكن هذا لا يمنع من تعلق عمل أفراد العينة بقضاء مصالح الجمهور ومسائل تسهيل إجراءات إنجاز المعاملات المختلفة، أما البقية من أفراد العينة (فردان) فقد ذكروا أن أعمالهم تتعلق بالجمهور مباشرة.

ب – تشير الدراسة إلى أن الغالبية من أفراد العينة (٩) لا تتعلق أعمالهم بإنهاء المعاملات، وأن فرداً واحداً فقط هو الذي يتعلق عمله بإنهاء المعاملات، وقد يرجع ذلك إلى أن علاقاتهم ذات صلة غير مباشرة.

ج – توضح الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة (٧) ينهون المعاملات حسب ترتيب ورودها، وهذا لا يعني أنهم ينهون تلك المعاملات بدون مطالب أو بدون مقابل، فربما دل هذا على التمرس في المهنة والتمكن من الحرفة، بحيث يأخذون الرشوة ولا يظهر ذلك على المعاملات ككل، بينما صرح فردان فقط من أفراد العينة بأنهما غير موافقين على إنهاء المعاملات حسب ترتيبها، وفرد واحد فقط غير متأكد من ذلك وربما هؤلاء مرتشون جدد، أو أنهم قالوا الحقيقة.

د – توضح الدراسة أن نصف العينة (٥) غير موافقين على إنهاء المعاملة حسب أهمية صاحبها، وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع المتغير السابق في أن غالبية أفراد العينة (٧) ينهون المعاملات حسب ترتيب ورودها فإذا كان ذلك صحيحاً لم كان هؤلاء في زمرة المدانين بالرشوة، بينما وافق فردان على إنهاء المعاملة حسب أهمية صاحبها، وفردان لم يبينا إجابتهما، وفرد واحد غير متأكد من ذلك.

هـ – توضح الدراسة أن ما يقرب من نصف أفراد العينة (٤) غير موافقين على إنهاء المعاملة حسب الواسطة، كما أن فرداً واحداً فقط من أفراد العينة غير متأكد، بالإضافة إلى أن فردين لم يوضحا إجابتهما، بينما وافق (٣) أفراد على إنهاء المعاملات حسب الواسطة، وربما يرجع ارتفاع عدد غير الموافقين، وغير المتأكدين وغير المبينين إلى أن الواسطة في كثير من الحالات تمثل نوعاً من المجاملة في المقام الأول بينما هي (أي الرشوة) تعتبر مصلحة مباشرة.

و – وتوضح الدراسة أن أغلب أفراد العينة (٧) غير موافقين على إنهاء المعاملة

حسب التفاهم الشخصي، كما أن فردين لم يعطيا بياناً، ويعني ذلك أنه نظراً لحساسية مسألة الرشوة، فإن التفاهم لا يتم فيها وجهاً لوجه أو بطريقة صريحة، وإنما بشكل رمزي حتى لا يقع المرتشي في الإدانة بسهولة، ومن الطريف أن فرداً واحداً فقط من أفراد العينة غير متأكد من أنه ينهي المعاملات حسب التفاهم الشخصي.

ز – توضح الدراسة أن ما يزيد على نصف أفراد العينة (٦) موافقون على إنهاء المعاملة حسب أوامر الرؤساء، وربما يكون ذلك نوعاً من الأجوبة الهروبية أو نوعاً من « الإسقاط » (Progection)، في أنه كان هناك شبهة فليست حولهم، أو أنهم مظلومون وقد أخذوا بذنب غيرهم، أما البقية من أفراد العينة (٤) يتراوحون بين عدم الموافقة إلى عدم التأكد وعدم البيان.

ح – توضح الدراسة أن ما يزيد على نصف أفراد العينة (٦) موافقون على إنهاء المعاملات حسب الشرع، وهذه حيلة هروبية في جريمة ثابتة عليهم، بينما جاء بقية أفراد العينة (٤) بين غير متأكد وغير مبين، أي أنهم يعترفون بصورة ضمنية أن بهم شيء ما فيما يتعلق بإنهاء المعاملات حسب الشرع، وربما خوفًا من القول بمخالفة الشرع.

٥ – التجاوز عن اللوائح والقوانين:

توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٨) يقرون بأنه لم يطلب منهم أحد من الجمهور سرعة إنهاء المعاملة أو التجاوز عن القوانين، وإذا كانت هذه هي عينة المدانين بالرشوة، فلا يجب أن نتوقع من غالبيتهم غير هذه الإجابة، لأن الفرد الذي يشترك في جريمة رشوة لا يطلب سرعة إنهاء معاملته لأنها لا تتأخر، أما الذي يطلب سرعة إنجاز معاملته فربما لأنه لم يدخل طرفًا في رشوة أو أن ما دفعه لم يكن كافياً.

٦ - الموقف من الرشوة:

أ - توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٩) لا يقبلون شيئًا مما لهم من الجمهور، فكيف يكون هذا صحيحًا وهم في السجن بتهمة الرشوة؟، كما أن هذا دليل على أن مجرمي الرشوة لا يميلون إلى الإدلاء بالحقيقة التي هم مدانون بها وثابتة عليهم.

ب - توضح الدراسة أن معظم أفراد العينة (٨) يسمون ما يقدم لهم رشوة، وأن فردين فقط لا يسمياانها كذلك، وهذا يدل على درجة عالية من الوعي بمفهوم الرشوة وأهدافها.

ج - توضح الدراسة أن جميع أفراد العينة (١٠) يدركون تمامًا أن الرشوة حرام، أي أنها عمل ينهي عنه الشرع ويحرمه، وهذا يدل على الفهم الديني الصحيح للرشوة.

٧ - بالنسبة هل الاتفاق مع المراجعين لإنهاء المعاملة بسرعة تقوم به لوحدك أو مع آخرين:

توضح الدراسة أن نصف العينة لم يدلوا بأية معلومات عن كيفية الاتفاق مع المراجعين لإنهاء معاملتهم، وهذا العدد يمثل غالبية أفراد العينة، بينما فردان فقط يقومان بالاتفاق بمفردهما، وفردان آخران يتفقان عن طريق زملاء وأصحاب العمل، بينما فرد واحد لم يذكر الطريقة التي يتم بها ذلك.

٨ - بالنسبة لمدى الوعي بمعنى الرشوة:

أ - توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٩) يفيدون بأن ما يقدم لهم هو رشوة، وفرد واحد فقط يسمي ذلك مكافأة على إنهاء العمل، وهذا يعني أن الرشوة واضحة تماماً في ذهن المدانين، حتى وإن أخذت مسمى الهدية.

ب - توضح الدراسة أن ما يزيد على نصف أفراد العينة (٦) يشعرون بأن تقديم

الرشوة للغير لإنهاء معاملة عمل حرام ومخالف للشريعة، ويتفق هذا مع مدى الوعي وأثره في الموقف من الرشوة، هذا ويعتبر فردان آخران من أفراد العينة أن الموظف الذي يقبل ذلك مجرم لأنه يأخذ مال غيره.

ج – توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٩) لم يتعرضوا لمواقف لتقديم رشوة لإنهاء معاملتهم، بينما فرد واحد فقط صرح بأنه تعرض لتقديم رشوة لإنهاء معاملته، أي سولت له نفسه فعل ذلك.

٩- الضائقة المالية وعلاقتها بالرشوة:

أ – توضح الدراسة أن (٦) من أفراد العينة لم يمروا بضائقة مالية، بينما الأربعة الآخرين مروا بضائقة مالية وذلك أثناء قيامهم بعملهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن الضيق المالي يدفع للرشوة.

ب توضح الدراسة أن ثلث أفراد العينة مروا بالضائقة المالية لأنهم يعولون أسرة كبيرة، وفرد واحد فقط مر بضائقة مالية لأن مرتبه لا يكفي متطلبات المعيشة.

ج – توضح الدراسة أن (٦) من أفراد العينة يلجؤون إلى أسرهم في حالة الضائقة المالية، وأن أربعة منهم يلجؤون للاقتراض من الأصدقاء، فهل هذا يعني أن أحداً لم يلجأ للأخذ من المراجعين، ومع هذا أدين بالرشوة؟

١٠ – الأسباب الدافعة للرشوة:

توضح الدراسة أن أربعة من أفراد العينة يرون أن الإنسان يلجأ للرشوة لإنهاء معاملته بسرعة، بينما يرى الأربعة الآخرون أن اللجوء للرشوة يكون لتجاوز اللوائح والقوانين، بينما الفردين الآخرين من هذه العينة يَرَيَان أن الفرد يفعل ذلك لأخذ ما لا يستحق.

١١ - بالنسبة للرشوة وعلاقتها بتشجيع الأصدقاء:

أ - توضح الدراسة أن خمسة من أفراد العينة صرحوا بأن الذين شجعوهم على الرشوة لأول مرة هم الأصدقاء والزملاء والمعارف، وهذه نتيجة هامة تبرز الصداقة والتفاعل مع الأصدقاء في تعلم الرشوة، وتتفق مع الفرضية الأولى والثالثة «لسذرلاند»، بينما أربعة من العينة لم يبينوا من الذي شجعهم على الرشوة لأول مرة، وذكر فرد واحد فقط أن أحد المراجعين كان هو أول من شجعه على الرشوة لأول مرة.

ب - توضح الدراسة أن جميع أفراد العينة لم يخالطوا مرتشين قبل إقدامهم على الرشوة لأول مرة، وهذا يناقض ما جاء في المتغير السابق.

ج - توضح الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة (٩) ليس لهم معارف أو أصدقاء راشين أو مرتشين، وقد يدل ذلك على أن الرشوة سلوك فردي أكثر منه سلوك جماعي وسلوك سري أكثر منه سلوك علني.

١٢ - بالنسبة للكيفية والأفراد الذين تتم بينهم الرشوة:

أ - توضح الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٩) يرون بأن الرشوة تتم في السر، وفرد واحد فقط لم يعط بياناً عن ذلك، وهذا اعتراف ضمني بأنهم يمارسون الرشوة بدليل تحديد كيفية وطريقة حدوثها، من الطبيعي أن يتم فعل الرشوة في السر لأنه ليس عملاً شريفًا أو شرعيًا، كما أن طبيعته تقتضي التستر والكتمان.

ب - تشير الدراسة أن ثمانية من أفراد العينة يرون أن الرشوة تتم بين أصحاب المصالح، وهذا يشير إلى أن المصالح لا يتم قضاؤها بسهولة أو سرعة، بينما فرد واحد من أفراد هذه العينة يشير إلى أنها تتم بين أصحاب النفوذ، وكذلك فرد واحد أيضاً يشير إلى أنها تتم بين التجار، وربما يرجع ذلك إلى نظرة بعض التجار إلى الرشوة على أنها عمولة لاستحقاقاتهم.

١٣ - بالنسبة لمدى الحاجة إلى المساعدة لإتمام الرشوة:

إن الغالبية المطلقة من أفراد العينة (٩) لا يرون أن هناك حاجة إلى مساعدة الآخرين لكي تتم الرشوة، وربما يعود ذلك إلى أن دخول الآخرين فيها قد يفسدها أو يكشف أمرها، بالإضافة إلى أنها إشارة واضحة إلى العلم والمعرفة الجيدة بعملية الرشوة.

١٤ - الأسباب الدافعة للإقدام على الرشوة:

أ - توضح الدراسة أن خمسة من أفراد العينة يرون أن الذي يقدم على قبول الرشوة هو المحتاج ماليًا، كما أن ثلاثة منهم يرون أن الإقدام على الرشوة يرجع للرغبة في الثراء السريع، وفردان يريان أن الشخص الأناني وصاحب المصلحة هو الذي يقدم على قبول الرشوة ومعظم هذه الأسباب مالية، وهذا يناقض النتيجة السابق تحصيلها وهي أن نصف أفراد العينة صرحوا بأنهم اقترفوا الرشوة لأول مرة بتشجيع من أصدقائهم وزملائهم ومعارفهم.

ب - أن ثمانية من أفراد العينة يرون أن نقص الوازع الديني يؤدي بالبعض إلى قبول الرشوة، وهذا يتفق مع الفرضية الثانية للبحث بصورة مباشرة، (يطرح الفكر الإسلامي تفسيراً تكاملياً شمولياً للجريمة)، وهذا التفسير يذهب في جوهره إلى أن العامل الديني هو الأساس في تحديد السلوك الإنساني، وأن للوازع الديني الأسبقية على بقية العوامل الأخرى في تفسير السلوك الإجرامي، كما يرى ثلاثة أفراد من نفس العينة أن الضغوط المالية هي التي تؤدي إلى قبول الرشوة، أما الفرد الأخير فيرى أن السبب هو نقص التأهيل المهني الجيد، وهذا معناه أن الوازع الديني هو الرادع الأساسي للسلوك الإجرامي، كما نلاحظ أن الاختلاف المشار إليه في الفرضية الثانية للبحث (الفكر الإسلامي يتفق في بعض الجوانب ويختلف في بعضها . .) لا ينكر بعض العوامل وتأثيراتها على السلوك الإنساني، لكنه لا يقر ولا يتفق مع

أصحابها بأنها هي الأساس في تفسير السلوك الإجرامي، ولا يقر بأن هذه التفسيرات تفسيرات كلية وشاملة وهذا هو جوهر الاختلاف.

١٥ - الرشوة والاختلاط بالمرتشين:

أ - اتضح أن ستة من أفراد العينة يقرون بأن مخالطة المرتشين تشجع على الرشوة، وفي هذا تأكيد للتعاليم الإسلامية بعدم مخالطة أهل السوء، وتأييد للافتراض الأول والثاني من فرضيات «سذرلاند» بينما أربعة أفراد آخرين يرون أن مخالطة المرتشين لا تشجع على قبول الرشوة.

ب - توضح الدراسة أيضاً أنه بالنسبة لمعرفة مرتشين اغتنوا من وراء الرشوة فإن جميع أفراد العينة لم يعرفوا مرتشين اغتنوا عن طريق الرشوة أي أن الرشوة ليست طريقًا للثراء.

١٦ - أفضل الطرق لتقليل الرشوة:

توضح الداسة أن أربعة من أفراد العينة يرون أن تشديد العقوبة هي السبيل إلى التقليل من الرشوة بينما يرى ثلاثة أفراد آخرين من نفس العينة أن زيادة الرواتب تقلل الرشوة، كما يرى فرد واحد فقط أن تقوية الإيمان وزيادة الرواتب تقلل الرشوة، وآخران يريان أن تعزيز الإيمان يقلل الرشوة، وهذا إشارة واضحة إلى أهمية الوازع الديني، خاصة إذا كان ذلك من أفراد ذوي سلوك منحرف، بالإضافة إلى أنه ليس هناك سبب منفرد يمكنه تقليل الرشوة أو القضاء عليها، بل لابد من استراتيجية متعددة الأبعاد تمشياً مع طبيعة مشكلة الرشوة.

* * *